مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٢٠**

الخميس ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أوسوريو/السيد ألثاتي	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيدة كولاكوفيتش
	جنوب أفريقيا	السيد ليهر
	الصين	السيد لي باوندونغ
	غابون	السيد أونانغا نديايي
	فرنسا	السيد أرو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	نيجيريا	السيد أمييوفوري
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أدعو ممثلي الأردن، أستراليا، إسرائيل، أوغندا، باكستان، بنغلاديش، تركيا، تونس، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، طاجيكستان، قطر، كوبا، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، ناميبيا، النرويج واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2011/259، ونصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الخميس ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أوجه دعوة إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أوجه دعوة إلى سعادة السيد عبدو ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أوجه دعوة إلى سعادة السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد باسكو.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): يسرني ويشرفني أن أحضر هنا لأقدم تقريرا إلى مجلس الأمن. ويؤسفني أن أفيد باستمرار حالة الجمود في المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية في الشهر الماضي. وهذا أمر يثير القلق على نحو خاص بالنظر إلى ما حققته السلطة الفلسطينية من إنجازات وتطور الحالة الإقليمية. وينبغي اتخاذ خطوات جريئة وحاسمة لحل هذا الصراع القائم منذ عقود، مع تحلي جميع الأطراف المعنية بالاستبصار والقيادة. ومن المهم أيضا منع اندلاع أي أعمال عنف قد تقوض الجهود السياسية، وأن يمتنع الطرفان عن اتخاذ الخطوات الاستفزازية في الميدان.

وواصل مبعوثو المجموعة الرباعية العمل مع الإسرائيليين والفلسطينيين لتحقيق الاستفادة القصوى من آفاق استئناف المفاوضات المباشرة على حل الدولتين. ومن المؤسف أنه، بعد عقد اجتماعات المتابعة مع الأطراف في ٥ نيسان/أبريل، تأكدت الحاجة إلى المزيد من الوقت لإجراء المشاورات قبل تحديد موعد عقد الاجتماع المقبل للمجموعة الرباعية.

ولا تزال المجموعة الرباعية ملتزمة بعقد هذا الاجتماع في أقرب وقت ممكن. ولا تزال الأمم المتحدة تعمل على اتخاذ مبادرة متوازنة وفعالة للمجموعة الرباعية يمكنها أن تساعد الطرفين على الانخراط بصورة هادفة في المفاوضات المباشرة وإعطاء إشارة دولية واضحة عن أهمية إيجاد سبيل للمضي قدما.

وينبغي أن يشعر الطرفان بالقلق إزاء تعثر المسار السياسي مقابل التقدم الكبير الذي تحرزه السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بخطتها لبناء الدولة. وفي التقرير الذي قدمته الأمم المتحدة إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الفلسطينيين، الذي عقد في ١٣ نيسان/أبريل ببروكسل، أوضحت تقييمها بأن المهام الحكومية، في المجالات الستة التي تشهد أكبر قدر من انخراطنا مع السلطة الفلسطينية، كافية الآن لإقامة حكومة أو دولة قابلة للبقاء. وتشمل المجالات الستة الحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، وسبل العيش والقطاعات المنتجة، والتعليم الثقافة، والصحة، والحماية الاجتماعية، والهياكل الأساسية والمياه. وبموازاة ذلك، فإن التدابير الإسرائيلية لتيسير التنقل عززت أيضا النشاط الاقتصادي وفرص الحصول على الخدمات الأساسية.

كما أفاد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أثناء اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الفلسطينيين، واستنتج رئيس اللجنة أن السلطة الفلسطينية قد تجاوزت العتبة اللازمة لإقامة دولة تباشر مهامها في القطاعات الرئيسية التي تمت دراستها. غير أنه يجب علينا أن ندرك أن هذه الانجازات الرائعة اقتصرت حتى الآن على بعض مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة و لم تصل بعد إلى القدس الشرقية ومعظم المنطقة جيم وغزة.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أكبر مستويات العنف في غزة وإسرائيل منذ عملية الرصاص المصبوب قبل أكثر من عامين. وتواصلت أعمال العنف متواصلة أثناء آخر إحاطة إعلامية قدمت في ٢٢ آذار/مارس. وفي ذلك اليوم ذاته، قتل أربعة أفراد من أسرة فلسطينية، بمن فيهم ثلاثة أطفال، في قصف إسرائيلي لغزة. وأعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي عن أسفه لمقتل المدنيين بصورة غير متعمدة، مؤكدا أن إسرائيل كانت ترد على إطلاق الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين من مناطق السكان المدنيين في غزة. وفي اليوم التالي، أي في ٢٣ آذار/مارس، جرح مدني إسرائيلي في بير شيفا جراء إصابته بصاروخ من طراز غراد أطلق من غزة.

وقد أدت الجهود الرامية إلى وقف تصاعد العنف إلى تهدئة قصيرة. غير أن ضربة جوية إسرائيلية، في ٢ نيسان/أبريل، أدت إلى مقتل ثلاثة من قادة الجناح العسكري لحركة حماس زعم أنهم كانوا يشاركون في التخطيط لاختطاف مدنيين إسرائيليين في سيناء خلال عيد الفصح. واستخدم الجناح العسكري لحركة حماس قذيفة موجهة مضادة للدبابات لضرب حافلة مدرسية في ٧ نيسان/أبريل، مما تسبب في جرح شخصين أحدهما مراهق مات في الأسبوع الماضي. وفي الفترة الممتدة من ٧ إلى ١٠ نيسان/أبريل، نفذت إسرائيل عمليات عسكرية مكثفة في غزة. ويتواصل إطلاق الصواريخ على إسرائيل، أفادت التقارير أن عددا منها اعترضته منظومة إسرائيل الدفاعية الجديدة المضادة للقذائف. وفي أعقاب بذل المزيد من الجهود لوقف تصاعد أعمال العنف، استعيدت فترة جديدة من الهدوء المضطرب في ١٠ نيسان/أبريل. وتم احترامها إلى حد كبير منذئذ، على الرغم من إطلاق صاروخين من طراز غراد على أشدود في ١٥ نيسان/أبريل. وشارك مكتب المنسق

الخاص للأمم المتحدة والسلطات المصرية بفعالية في جهود وقف تصاعد العنف.

وعلى نحو عام، قامت الجماعات المقاتلة الفلسطينية، بما في ذلك حركة حماس، بإطلاق ١١١ قنبلة هاون و ١٥٥ صاروخا، بينما نفذت إسرائيل ست غارات و ٥٧ ضربة جوية على غزة منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى مجلس الأمن. وقتل طفل، أشرت إليه سابقا في سياق حادث الحافلة، وجرح مدنيان بنيران الصواريخ الفلسطينية. وقتل ١٩ مقاتلا و ١٥ مدنيا فلسطينيا، وجرح ١٧ مقاتلا و ٦٠ مدنيا فلسطينيا في العمليات العسكرية الإسرائيلية.

ونشعر بالانزعاج إزاء ما تقوم به حماس من أعمال لتصعيد العنف، مما يعرض للخطر المدنيين على الجانبين وقد يؤدي إلى تعزيز المواجهة مع إسرائيل. كما يساورنا بالغ القلق إزاء الخسائر من المدنيين على الجانبين. ويندد الأمين العام بشدة بإطلاق الصواريخ من غزة ويدعو إلى وقفه. كما يكرر مناشداته لتوخي أقصى درجات ضبط النفس من جانب إسرائيل. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم القانون الإنساني الدولي. ومن أجل مصالح السكان المدنيين على الجانبين، فإننا ندعو الطرفين إلى الحفاظ على الهدوء الهش وتعزيزه.

ولشواغل أمنية، أغلقت إسرائيل معبر كيريم شالوم إلى غزة من ٥ إلى ١٢ نيسان/أبريل. ويوضح هذا الأمر الأثر السلبي لأعمال العنف على الحالة الإنسانية ويبين أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بجميع جوانبه. وبلغ المتوسط الأسبوعي لحمولات الشاحنات التي تدخل القطاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٩٠٩، مقابل ٥٦٦ في حزيران/يونيه ٢٠١٠ قبل الإعلان عن السياسة الإسرائيلية المنقحة، لكنه لا يزال أقل بكثير عن مستويات ما قبل الإغلاق.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت إسرائيل على ستة مشاريع من مشاريع الأمم المتحدة لبناء المدارس والطرق في غزة. غير أننا نحث إسرائيل على إصدار الموافقة المبكرة لمشروعين من مشاريع الأمم المتحدة للإسكان في رفح وخان يونس تتألف من ١ ١٠٠ وحدة. كما نأمل أن يتواصل تبسيط إجراءات التنسيق لتيسير دخول المواد المعتمدة. ولتحقيق الانتعاش، لا بد من تعزيز تحرير استيراد مواد البناء إلى غزة، بما فيها الخرسانة والحديد والإسمنت، فضلا عن زيادة الصادرات.

وأشدد على أهمية أن تحرز حكومة إسرائيل مزيدا من التقدم المستدام والشامل صوب إنهاء إغلاق غزة، في إطار قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ومن الأساسي لعملية المعابر المشروعة أن تكون كافية للوفاء باحتياجات سكان غزة المدنيين.

وفي سياق تقارير وسائط الإعلام عن احتمال وصول أساطيل من السفن الصغيرة، أود أن أقول إننا نرى أن الطريقة السليمة للوفاء بالاحتياجات في غزة هي عن طريق المعابر المشروعة. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بموقف المجموعة الرباعية، على نحو ما عبرت عنه في بيانها الصادر في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بأنه على الذين يريدون إيصال سلع إلى غزة أن يفعلوا ذلك من خلال القنوات القائمة حتى يمكن تفتيش بضائعهم ونقلها عن طريق المعابر البرية إلى غزة. وقد أكدت المجموعة الرباعية على أنه لا حاجة إلى المواجهات غير المبررة ودعت جميع الأطراف إلى التصرف بمسؤولية في تلبية احتياجات سكان غزة. ودعت لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني أيضا جميع الجهات الدولية الداعمة إلى الاستفادة من المعابر البرية الموجودة لإيصال دعما إلى غزة وإلى الامتناع عن الاستفزازات.

إننا ندين اختطاف وقتل فيتوريو أريغوني، المواطن والناشط الإيطالي، في غزة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، الذي يُزعم أنه قتلته جماعة سلفية.

ويؤسفني أن أقول إنه لم يحدث تقدم في الجهود الرامية إلى إطلاق سراح الرقيب أول جلعاد شاليط، الذي ظل تحت أسر حماس منذ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ولا نزال نطالب بإطلاق سراحه وإتاحة وصول المنظمات الإنسانية إليه فورا. ولا نزال نتابع على نحو وثيق حالة عدة آلاف من الفلسطينيين في سجون إسرائيل، الذين يجب احترام حقوقهم الإنسانية. ولا ننفك نؤكد على ضرورة إطلاق سراح السجناء إلى السلطة الفلسطينية.

ولا نزال كذلك نشعر بالقلق من أن السلطة الفلسطينية غير قادرة على القيام بأعمالها لبناء الدولة في غزة بسبب الانشقاق السياسي الفلسطيني المستمر. وهذا يؤكد الحاجة إلى التقدم نحو الوحدة الفلسطينية في إطار السلطة الفلسطينية والتزامات منظمة التحرير الفلسطينية. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن المشاورات بشأن المصالحة الفلسطينية مستمرة، رغم أنها لم تؤد إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، كما كان يأمل الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض.

وفي هذه الأثناء، ظلت التحضيرات مستمرة لإجراء الانتخابات البلدية في ٩ حزيران/يونيه في الضفة الغربية. ولا يزال منتظرا من حماس الإذن بأعمال الانتخابات في غزة. وقد فتحت اللجنة المركزية الفلسطينية للانتخابات قوائم الناخبين للعرض والطعون بين ٩ و ١٤ نيسان/أبريل في الضفة الغربية، بما في ذلك حوالي ٠٠٠ ٤٠ ناخب جديد مسجل.

ونشعر بقلق بالغ إزاء استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وهدم المباني الفلسطينية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ففي ٤ نيسان/أبريل، أذنت الحكومة الإسرائيلية بصورة استفزازية بأعمال وخطط للتشييد لمزيد من التوسع في مستوطنات الضفة الغربية. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء خطط لبناء أكثر من ٢٠٠ ٢ وحدة استيطانية في القدس الشرقية، رغم أننا نلاحظ أن مزيدا من النظر فيها قد أجل حتى أيار/مايو. ولا بد من وجود معايير أكثر ثباتا للحد من التوسع الاستيطاني ووقفه. إن النشاط الاستيطاني مناقض للقانون الدولي والتزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق، وهو يحدث تأثيرا ضارا على الاستعداد الفلسطيني للعودة إلى المفاوضات المباشرة. ونحن ندعو إسرائيل إلى احترام القانون الإنساني الدولي.

إن قوات الأمن الفلسطينية لا تزال تعمل على صون القانون والنظام في الضفة الغربية. ويجري تحقيق في قتل الممثل والمخرج جوليانو مرخميس الذي حدث في ٤ نيسان/أبريل، والذي سيذكر بصفته رمزا للتعايش السلمي والسلام.

وفي أعقاب مقتل إيتامار في ١١ آذار/مارس، تم مؤخرا اعتقال اثنين من المشتبه بهم في قرية عورتة المجاورة بتهمة الإعداد للقتل، واعتقل عدد آخر باعتبارهم متآمرين. وخلال التحقيقات وُضع سكان عورتة البالغ عددهم٥٠٠ ٦ تحت حظر التجول عدة مرات. ويقال إنه جرى استجواب أكثر من ٤٠٠ رجل و ٨٠ امرأة، وتم تفتيش العديد من المنازل.

ومنذ الإحاطة الإعلامية التي قدمت إلى هذا المجلس في الشهر الماضي، أجرت قوات الأمن الإسرائيلية ٣٢١ عملية تفتيش في الضفة الغربية، جرح خلالها ٣٨ فلسطينيا واعتقل ٢٢٨ آخرين. وجرح عشرة فلسطينيين بواسطة مستوطنين إسرائيليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظلت المظاهرات مستمرة ضد الحاجز، الذي ينحرف من الخط الأخضر في مخالفة لفتوى محكمة العدل الدولية، مما أدى إلى جرح ١٩ فلسطينيا وعدد من الاعتقالات.

إننا نرحب بقرار قوات الدفاع الإسرائيلية الصادر في ٦ نيسان/أبريل القاضي بالتحقيق بصورة منتظمة في جميع الإصابات في الضفة الغربية الناتجة عن نيران قوات الدفاع الإسرائيلية بين الأفراد غير المشتركين في أعمال عدائية. ونتطلع إلى التنفيذ الفعال لهذا الإجراء الهام للمساءلة.

وإذ ننتقل إلى موضوع لبنان، فإنه بعد حوالي ثلاثة أشهر من تسمية رئيس الوزراء المعين نجيب ميقاتي بواسطة الرئيس سليمان، لم تؤد مشاوراته حتى الآن إلى تشكيل حكومة جديدة. وقرر السيد ميقاتي والرئيس إعطاء مزيد من الوقت للعملية بغية الاستيثاق من أن يكون تشكيل الحكومة المقبلة على نحو ما هو مرغوب من جميع اللبنانيين ووفقا للدستور.

وإزاء هذه الخلفية، كانت هناك بعض الحوادث الأمنية في لبنان. ففي ٢٧ آذار/مارس، انفجرت قنبلة صغيرة في كنيسة في مدينة زحلة الواقعة إلى الشرق، متسببة في إلحاق أضرار ولكن لم تكن هناك إصابات. ولم يدع أي طرف المسؤولية عن الهجوم، الذي جاء بعد أربعة أيام بعد اختطاف سبعة مواطنين إستونيين بينما كانوا يركبون دراجات على طريق بالقرب من زحلة، في منطقة قريبة من الحدود مع سوريا. وبالرغم من العديد من الاعتقالات، لا تزال دوافع المختطفين مجهولة ولا يزال مصير راكبي الدراجات مجهولا.

وفي مخيم نهر البارد، تم في ١٩ نيسان/أبريل تسليم أول المنازل في المخيم الذي أعيد بناؤه. وهذا معلم هام، يعطي أملا للجماعة المحلية التي شردت منذ تدمير المخيم في ٢٠٠٧. وأدعو المانحين أيضا إلى الإسهام نحو إعادة البناء الكاملة لنهر البارد.

إن الحالة العامة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ظلت هادئة ومستقرة عموما. واستمرت الانتهاكات الجوية الإسرائيلية على أساس يومي تقريبا.

والمجتمع الدولي يشعر وهو محق بالقلق إزاء حالة الجمود الطويلة في عملية السلام. ونحن نشدد على أهمية دعم وتمكين قيادة الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض وجلب الأطراف إلى طاولة المفاوضات. ورغم إنجازات السلطة الفلسطينية، فإن الإنجازات المؤسسية لخطة بناء الدولة تقترب من حدودها في إطار المجال السياسي والمادي المتاح حاليا. وينبغي لإسرائيل اتخاذ خطوات واسعة النطاق بدلا من التدابير التدريجية لقيادة العملية على الأرض وإرجاع تدابير الاحتلال إلى الوراء لمضاهاة إنجازات السلطة الفلسطينية.

وفي الوقت نفسه، هناك حاجة ملحة إلى استئناف مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية بشأن جميع مسائل المركز النهائي. ونرى أنه يجب على المجتمع الدولي الاضطلاع بدوره في مساعدة الأطراف على المضي قدما، وسنواصل العمل مع شركاء المجموعة الرباعية، آملين في تهيئة الظروف الملائمة لعقد اجتماع للأطراف الرئيسية بأسرع ما يمكن.

وستظل الأمم المتحدة تعمل لإيجاد حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات مجلس الأمن، ومبادئ مدريد، بما في ذلك الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق والترتيبات التي تم التوصل إليها سابقا بين الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

قبل أن أعطي الكلمة للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات، أذكر المتكلمين بأن بياناتهم ينبغي أن تكون موجزة بشكل معقول في ضوء وجود ٤٣ طلبا لأخذ الكلمة اليوم.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لفلسطين.

السيد منصور (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أعرب عن تهاني الحارة لبلدكم، كولومبيا، بتوليها الرئاسة والقيادة الماهرة لمجلس الأمن هذا الشهر. ونعرب أيضا عن تقديرنا لجمهورية الصين الشعبية على قيادتها الحكيمة للمجلس الشهر الماضي.

وأشكر أيضا وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية، ونجدد الإعراب عن تقديرنا للأمين العام بان كي مون على جهوده الرامية إلى إعلاء شأن ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها وقراراتها الرامية إلى تحقيق حل سلمي وعادل للقضية الفلسطينية.

نأتي إلى مجلس الأمن في وقت تاريخي للغاية بالنسبة إلى منطقتنا وعالمنا. فالتطورات المثيرة الجارية في منطقة الشرق الأوسط تغيّر المشهد الجغرافي السياسي وتدفع إلى الصدارة التطلعات العالمية لجميع الشعوب من أجل الحرية، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان. هذه هي التطلعات التي ما فتئ الشعب الفلسطيني يناضل من أجلها على مدى عقود في سعيه لتحقيق طموحاته الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها التطلع إلى ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير في وطنه فلسطين. بيد أن الرغبة الفلسطينية في العيش كشعب مستقل وحر وكريم في سلام وأمن مع جميع جيرانه – فيتطور وينجح ويساهم بمسؤولية كعضو كامل العضوية في المنطقة والمجتمع الدولي – لا تزال منكَرة عليه ومتعسرة على نحو مأساوي.

وفي القرن الحادي والعشرين – على الرغم من دعوات جميع الدول المحبة للسلام ودعاة حقوق الإنسان إلى وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى؛ وتحقيق دولة مستقلة لفلسطين، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود عام ١٩٦٧؛ وتحقيق حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين – فإن إيجاد الإرادة السياسية لمواجهة هذا الظلم لا يزال بعيد المنال. إن الاحتلال والقمع العسكريين اللذين تمارسهما إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا يزالان يتحديان جميع القواعد والمبادئ القانونية والأخلاقية والسياسية. إنهما ظلم يمارَس بشكل منهجي على كامل مرأى المجتمع الدولي تحت ذرائع مشوهة وغير منطقية لتبرير ما لا يمكن تبريره – إخضاع أمة من الناس بأكملها.

وللأسف، فإن النداءات الموجهة إلى هذا المجلس لحل هذا الصراع الذي طال أمده، وهو جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، من خلال تطبيق المعيار الواحد القانوني والأخلاقي على إسرائيل المطبق على جميع القضايا الأخرى المدرجة في جدول الأعمال العالمي، ذهبت أدراج الرياح. وبناء على ذلك، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال خرق القانون، والتقليل من قيمة قرارات الشرعية الدولية التي اتخذها المجلس وغيره من أجهزة الأمم المتحدة وانتهاكها، وتحدي المجتمع الدولي دون أي عقاب.

والنتيجة هي استمرار الصراع والخسائر في الأرواح ووقوع الاضطرابات – وذلك على حساب الفلسطينيين والإسرائيليين، والسلام والأمن الإقليميين والعالميين، وسيادة القانون، ولا سيما الحقوق الإنسانية وقانون حقوق الإنسان والالتزامات الجماعية والفردية المستمدة من ذلك، ومصداقية نظامنا الدولي. وهكذا، فإن الشعب الفلسطيني لا يزال تحت الاحتلال، سجيناً في وطنه، ومحاصراً ومطوقاً في قطاع غزة، ومحتجزاً مع التعرض لسوء المعاملة بين المستوطنات، والجدران، والمئات من نقاط التفتيش العسكرية والطرق المقتصرة على الإسرائيليين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يقبع تحت رحمة السلطة القائمة بالاحتلال وأفعالها التدميرية المتمثلة في الاستعمار والعدوان والقمع.

هذا هو واقع الشعب الفلسطيني في الوقت الحاضر – على الرغم من أن حقه في تقرير المصير يعاد تأكيده سنويا في الجمعية العامة وتعترف به محكمة العدل الدولية باعتباره حقا مكرسا؛ على الرغم من التأكيدات المكررة على حقه في الاستقلال وإقامة الدولة؛ وعلى الرغم من الجهود الجادة التي تبذلها القيادة الفلسطينية وجميع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية الرامية إلى إعمال هذا الحق والتوصل إلى تسوية عادلة لتحقيق السلام على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما في ذلك الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

ونعود بالتالي إلى مجلس الأمن مع توجيه نداء إليه أن يضطلع بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين إزاء قضية فلسطين. فقرارات المجلس لا تزال صالحة، وندعو إلى بذل جميع الجهود اللازمة لتنفيذ تلك القرارات. ولا يمكن للمجلس أن يستسلم في مواجهة التحدي الإسرائيلي المستمر. بل يجب أن يكون ثابتا في دعوته إلى احترام القانون وقراراته، والعمل باقتناع لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على التوقف عن عرقلة تحقيق السلام والاستقرار في منطقتنا.

وفي سلسلة من الرسائل التي بعثناها إلى رئيس المجلس في الفترة التي انقضت منذ المناقشة المفتوحة الأخيرة في كانون الثاني/يناير الماضي (انظر S/PV.6470)، أوردنا بالتفصيل خطورة الوضع الحالي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتعنت إسرائيل وعدم وجود إرادة سياسية لمواجهته أبقيا العملية السياسية مجمدة، وسمحا باستمرار الانتهاكات الإسرائيلية التي زادت من زعزعة استقرار الوضع على الأرض.

وفي حين أن المجتمع الدولي يندد بقتل المدنيين، ويدعو إلى تحمّل المسؤولية عن حمايتهم، ويعمل على حمايتهم في الصراعات المسلحة، نشهد في قطاع غزة مرة أخرى التهاب دوامة العنف وتصعيد الهجمات العسكرية الإسرائيلية، وقتل المزيد من المدنيين الفلسطينيين وإصابتهم بجراح. فالعزلة والحرمان المتعمدان للمدنيين في غزة يستمران أيضا نتيجة الحصار الإسرائيلي، وهو شكل من أشكال العقاب الجماعي الذي يوازي جريمة الحرب والجريمة ضد الإنسانية.

ونكرر دعوتنا إلى حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، وندعو إلى رفع الحصار الإسرائيلي على الفور. فتخفيف القيود غير كافٍ. ووقف الحصار يجب أن يعني حرية تنقل الأشخاص والبضائع من غزة وإليها؛ وإعادة بناء المنازل والبنية التحتية والمرافق التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ والتدفقات التجارية لإعادة إنعاش الصناعة والاقتصاد؛ وإعادة الارتباط بين الضفة الغربية وغزة، وكلها ضرورية لإحياء الأمل لدى أبناء شعبنا هناك. ويجب تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) تنفيذا كاملا، ويجب احترام اتفاقية جنيف الرابعة، ويجب أن تكون السلطة القائمة بالاحتلال عرضة للمساءلة عن انتهاكاتها.

وفي ذلك الصدد، نكرر دعوتنا إلى المساءلة عن جميع الجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك على وجه الخصوص الجرائم التي ارتكبتها خلال عدوانها العسكري المدمر والقاتل ضد قطاع غزة إبان كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وسنواصل بذل جهودنا لمتابعة نتائج وتوصيات بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن التراع في غزة – ما يسمى بتقرير غولدستون (A/HRC/112/48) – لكفالة تحقيق العدالة.

واليوم، لا بد لي أيضا من التأكيد مجددا على الإدانة القوية من جانب الشعب الفلسطيني وقيادته لمقتل ناشط السلام الإيطالي فيتوريو اريغوني على أيدي متطرفين في غزة. ونحن نعرب عن خالص تعازينا وحزننا لأسرة الضحية على هذه الخسارة المفجعة، ونؤكد من جديد أن هذا العمل الوحشي لا يبيّن قيم ومشاعر الشعب الفلسطيني، الذي يشعر بعميق الامتنان للدعم والتضامن اللذين يحصل عليهما من جميع أنحاء العالم بالنسبة إلى قضيته العادلة.

وكما هو مفصل في رسائلنا، فقد واصلت إسرائيل أيضا حملتها الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبطريقة فظيعة للغاية. وعلى الرغم من حق النقض الذي مورس للأسف في ١٨ شباط/فبراير (انظر S/PV.6484)، نعتقد أنه أُرسلت رسالة واضحة إلى الحكومة الإسرائيلية من المجتمع الدولي برفض هذه الممارسة غير القانونية والمطالبة بالوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية. ومع ذلك، فإن إسرائيل اختارت أن تتجاهل هذه الرسالة، وهي تتصرف خلافا للقانون، وتخرّب الحل القائم على إنشاء دولتين، على الرغم من الإجماع الدولي والتزام إسرائيل المزعوم به.

وبدلا من التراجع وإنهاء الاحتلال في نهاية المطاف، فإن إسرائيل مستمرة في مصادرة الأراضي الفلسطينية بصورة غير قانونية، وتوسيع المستوطنات وحدة فوحدة، وبناء الجدار، وهدم المنازل، وتجريد الفلسطينيين من حقوقهم في الإقامة – وهي الممارسات المرتكبة على أشدها في القدس الشرقية المحتلة وحولها – في محاولة لتغيير التركيبة الديمغرافية في الأراضي، والتواصل المادي لصالحها. والمستوطنون الذين تتزايد ممارستهم للإرهاب، والذين هم نواة القوة الاستعمارية غير القانونية، يواصلون أيضا الهيجان ضد السكان الفلسطينيين الأصليين. أمّا المدنيون الفلسطينيون الذين يحتجون سلميا على هذا الاستعمار الإسرائيلي المسعور لأراضيهم، فلا يزالون يتعرضون للضرب والإصابة بجراح والموت والاحتجاز والسجن والقدح، إلى جانب النشطاء الإسرائيليين والدوليين الذين يشاركونهم الاحتجاجات. يستحق هؤلاء المتظاهرون نفس الحماية التي يحظى بها جميع المدنيين الآخرين الذين يحتجون سلميا على انتهاك حقوقهم.

في الأسابيع الأخيرة، صعدت إسرائيل أيضا من الغارات العسكرية على المدن والقرى الفلسطينية، وتستمر في احتجاز المدنيين الفلسطينيين وسجنهم تعسفياً. والأكثر إثارة للقلق أن جميع سكان قرية عورتة تقريباً قد جرى اعتقالهم في قضية تتعلق بمقتل عائلة أحد المستوطنين. وقد شمل ذلك الاقتحام القسري العنيف للمنازل، وتجميع المدنيين في جوف الليل، واحتجاز أكثر من ١٠٠ امرأة، بمن فيهن العجائز والمعوقات، اللائي نقلتهن قوات الاحتلال بالقوة إلى أحد المعسكرات لاستجوابهن وإخضاعهن لاختبار الحمض النووي. ويؤكد هذا الحادث مرة أخرى الازدراء الكامل لحقوق الإنسان والإجراءات القانونية اللازمة من جانب إسرائيل، التي لا تزال تسجن الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، وتعتمد اعتماداً كلياً على القوة والترهيب والإذلال والعقاب الجماعي في مواجهة الشعب الفلسطيني الرازح تحت احتلالها.

نحن في مفترق طرق حاسم، ونعتقد ألا حاجة إلى أي دليل إضافي ليؤكد أن الحالة ستزداد سوءا بدرجة كبيرة إنْ لم تتخذ إجراءات لوقف التدهور وإعادة إحياء مسار السلام. ماذا يجب أن ننتظر أكثر من ذلك؟ هل ننتظر اعتداءً إسرائيلياً آخر على غزة يتسبب في المزيد من إراقة الدماء والدمار والمعاناة للأبرياء؟ أم زيادة وتيرة الاستعمار بالضفة الغربية الذي سيؤدي إلى انهيار الحل القائم على الدولتين؟ لن نسمح بحدوث هذا. لقد حان الآن الوقت لاتخاذ

إجراءات حاسمة، ونعتقد أن المجتمع الدولي على اتفاق كامل بشأن هذه المسألة.

يتطلب اغتنام الفرصة المحدودة المتاحة أمامنا اتخاذ خطوات فورية للتصدي لهذه الأزمة المضطربة واستئناف عملية سلام ذات مصداقية على أساس معايير معتمدة دوليا لإيجاد الحل. ونأسف على فقدان الزخم، لأسباب من بينها التأجيل المتكرر لاجتماعات المجموعة الرباعية، والتقاعس عن القيام بأي عمل يتسق مع الأجل الذي تستهدفه المجموعة الرباعية لإبرام تسوية سلمية بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١، فضلا عن عدم الإجماع الذي منع حتى الآن اتخاذ الترتيبات لإرسال بعثة من مجلس الأمن طال انتظارها إلى منطقة الشرق الأوسط اقترحها الاتحاد الروسي. يجب أن تتوفر الإرادة السياسية للعمل بصورة جماعية على أساس القرارات ذات الصلة والمرجعيات المعروفة لعملية السلام. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية مبادرة السلام العربية وضرورة اغتنام الفرصة من أجل السلام والأمن والتطبيع التي تقدمها هذه المبادرة الجريئة.

ونكرر دعوتنا مجلس الأمن إلى الوفاء بواجباته واتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد للانتهاكات التي تقترفها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني. كما نجدد مناشداتنا لجميع أعضاء المجموعة الرباعية، في ضوء الالتزامات الواضحة التي تعهدت بها في هذا الصدد، وندعو إلى قيادة جريئة، بما في ذلك من جانب الولايات المتحدة، واضعين في الاعتبار الدور الذي ظلت تضطلع به في عملية السلام. إن اعتماد معايير للحل بصورة واضحة، كما وردت في بيان للمجلس، في ١٨ شباط/فبراير، قدمته المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وأيدته بقية دول الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى لا حصر لها، أمر قد طال انتظاره، وسيمثل إسهاما جادا في إحياء العملية السياسية على أساس يتسم بالمصداقية.

يجب أن تتوقف مكافأة التحدي الإسرائيلي أو التغاضي عنه. يجب مطالبة إسرائيل بإثبات التزامها بالسلام بالأفعال، وليس بمجرد الكلمات الجوفاء. يجب مطالبتها بوقف أنشطتها الاستيطانية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، فضلا عن التزامها بتجميد الاستيطان بموجب خارطة الطريق . يجب مطالبتها بوقف جميع الإجراءات الرامية إلى تفتيت الأراضي وتغيير طابعها العربي الفلسطيني وهويتها من أجل تسهيل ضمها ضماً غير قانوني. كما يجب مطالبة إسرائيل باحترام حساسية وقدسية المواقع المسيحية والإسلامية المقدسة، مع توجيه نداء فوري بعدم عرقلة احتفالات الحجاج المسيحيين، بمن فيهم الفلسطينيون، في عيد الفصح في بيت لحم والقدس.

وحدهما احترام القانون واتخاذ إجراءات مسؤولة، بما في ذلك وقف التحريض والاستفزاز، يكفلان بناء الثقة ويظهران للشعب الفلسطيني ما إذا كانت إسرائيل شريكاً للسلام ذا مصداقية أم لا. هذا أمر ضروري لإحياء المفاوضات على جميع قضايا الوضع النهائي من أجل التوصل إلى تسوية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني ستضع حدا للاحتلال الإسرائيلي وتحقق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ١٩٦٧، بقيام دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لمسألة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

وعلى الرغم من خيبات الأمل الخطيرة مؤخراً، فإن الشعب الفلسطيني لم يفقد الأمل، وتظل قيادته السياسية ملتزمة بتحقيق تسوية سلمية عادلة بالوسائل السلمية تكفل حل جميع قضايا الوضع النهائي. ونواصل بذل كل جهد ممكن في هذا الصدد، ونعمل بطريقة استباقية وفعالة من أجل تخفيف معاناة شعبنا والعمل على تعزيز تحقيق تطلعاته الوطنية

المشروعة في النهاية، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية، وهو حق غير قابل للتصرف ولا يقبل التفاوض عليه.

وقد شمل ذلك مؤخرا تجديد الجهود لتعزيز المصالحة والوحدة الفلسطينيتين. وإدراكاً من الرئيس محمود عباس إدراكاً تاما للأضرار التي لحقت بقضيتنا العادلة من جراء الانقسام الداخلي، فقد أعلن عن مبادرة للذهاب إلى غزة في أقرب وقت ممكن بهدف وضع حد للانقسام وإنهاء فصل قاتم في تاريخنا، واستعادة وحدة شعبنا وأرضنا. ونعتقد أن هذا أمر ضروري من أجل تضميد جراح شعبنا وتقويته وهو لا يزال يواصل رحلته نحو تحقيق أهدافه الوطنية النبيلة، ونناشد جميع الأطراف المعنية دعم هذا الجهد.

كما تواصل القيادة العمل بلا هوادة لتنفيذ خطة بناء الدولة التي أطلقها منذ عامين تقريبا رئيس الوزراء سلام فياض. وتحرز هذه الخطة تقدما سريعا نحو الاكتمال بحلول آب/أغسطس ٢٠١١، والعقبة الوحيدة التي تحول دون تحقيق كامل أهدافها هي استمرار الاحتلال الإسرائيلي. ونرحب بتأييد كل من الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ولجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية إلى الشعب الفلسطيني، للاستعداد الفلسطيني للاستقلال. ونجدد الإعراب عن امتناننا للدعم الدولي القوي لهذه المبادرة المهمة، التي هي جزء لا يتجزأ من جهودنا الوطنية لتحقيق الاستقلال. وفي ذلك الصدد، نؤكد أيضا من جديد عن امتناننا لجميع الدول الأعضاء التي اعترفت بفلسطين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتوافق الدولي على حل الدولتين. ونحث الدول التي لم تعترف حتى الآن بدولة فلسطين أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن من أجل المساهمة في جعل استقلالنا واقعا قريبا.

وأؤكد من جديد تصميمنا هذا العام على تحقيق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في ١٩٦٧، واستقلال دولة فلسطين على أساس حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، في الموعد المستهدف وهو أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الذي حددته المجموعة الرباعية، وأعلنه الرئيس الأمريكي أوباما، وأقرته الجمعية العامة. وما زلنا ملتزمين بمسار السلام، وندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره إلى مضاعفة جهودهما في هذا الوقت العصيب لدعم المبادئ التي تمثلها الأمم المتحدة من أجل وضع حد لهذا الصراع، وتمكين فلسطين من أن تأخذ مكانها الصحيح في مجتمع الأمم بعزة وكرامة، وليزدهر السلام والأمن في منطقتنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد روبين (إسرائيل) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر وفد كولومبيا، على ما تبذلونه من جهود في الاضطلاع بأعمال مجلس الأمن أثناء هذا الشهر.

(تكلم بالإنكليزية)

تنعقد مناقشة اليوم في خضم التغييرات التاريخية التي تحدث في الشرق الأوسط. ولكننا مع هذه التغييرات، التي تحمل في طياتها الأمل في انتشار الحريات الجديدة والازدهار في منطقتنا، نرى أيضا تحديات كثيرة. فلا يزال المتطرفون والإرهابيون يواصلون تنفيذ نفس الخطط التدميرية، في سعيهم للاستفادة من الاضطرابات التي أحدثتها التحولات التي تجري الآن.

وتوفر الأحداث الأخيرة في قطاع غزة مثالا جليا آخر للأخطار المزعزعة للاستقرار التي يشكلها هؤلاء الإرهابيون وعملاؤهم، مما يسلط الضوء مرة أخرى على

القسوة الشديدة التي ينفذون بها هجماتهم العنيفة والتي تستهدف عمدا المدنيين الأبرياء – من رجال ونساء وأطفال.

ومنذ بداية آذار/مارس، قامت حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية بإطلاق حوالي ٩٢ صاروخا و ١٤١ قذيفة هاون على المدنيين في جميع أنحاء جنوب إسرائيل كجزء من أخطر تصعيد لعمليات إطلاق القذائف من غزة في أكثر من عامين. وليس هناك أي مجال للشك في الأهداف المقصودة من وراء هذه الهجمات. لقد أطلقوا الصاروخ تلو الصاروخ على المراكز السكانية الرئيسية الإسرائيلية التي تأوي مئات الآلاف من السكان. لقد ضربوا المنازل والحافلات والمصانع والمزارع والمدارس.

ومنذ أسبوعين تحديدا، في ٧ نيسان/أبريل، استخدم أعضاء حماس قذيفة مضادة للدبابات من القذائف التي هربوها إلى قطاع غزة في ضرب حافلة مدرسية وتدميرها بالكامل إذ كانت تسير في جنوب إسرائيل. ونتج عن هذا العمل الإرهابي جرح سائق الحافلة وإصابة دانيال آرييه وايلدفيتش الذي يبلغ من العمر ١٦ عاما إصابة قاتلة، حيث توفي هذا الأسبوع متأثرا بالجروح التي أصيب بها في ذلك الهجوم.

وبصفتنا من الأشخاص المقيمين في مدينة نيويورك، فإننا جميعا نشاهد الحافلات المدرسية الصفراء التي تنقل الأطفال المحليين إلى المدارس. ويعهد بعض الموجودين في هذه القاعة إلى هذه الحافلات بمهمة نقل أطفالهم بسلامة. وإنني أسأل زملائي الجالسين حول هذه الطاولة: هل لكم أن تتخيلوا كيف سيكون شعوركم إذا أطلقت قذيفة مضادة للدبابات عمدا على هذه الحافلة في مانهاتن أو بروكلين؟ هذا هو الواقع الذي يواجهه الكثير من الإسرائيليين اليوم. كما أنه الواقع الذي تواجهه الحكومة الإسرائيلية في سعيها لتعقب الإرهابيين الذي ينفذون هذه الهجمات الفظيعة – هؤلاء الإرهابيون الذين يظهرون باستمرار عدم مبالاتهم بأي اعتبار للأرواح البشرية والمفاهيم الأساسية للقانون الدولي.

وإنني أعرب باستمرار عن دهشتي لقيام البعض في المجتمع الدولي بالإعراب عن إيمانهم بأنه يمكن للمنظمة الإرهابية الموجودة بحكم الأمر الواقع التي تسيطر الآن على غزة أن تجري تحقيقا مستقلا وموثوقا به وغير منحاز في الجرائم التي ترتكبها بشكل يومي. ومن السذاجة، في أفضل الأحوال، أن تولى هذه الثقة لتلك الجماعة الإرهابية، التي لا تبدي المرة تلو الأخرى سوى الازدراء بالقيم الإنسانية العالمية التي يمكن أن تجرى على أساسها هذه التحقيقات.

ويذكرنا استخدام قذيفة مضادة للدبابات في الهجوم على حافلة مدرسية إسرائيلية بالعواقب الوخيمة للتهريب المستمر للأسلحة إلى قطاع غزة. ولا تزال إيران وسوريا الراعيين الرئيسيين لهذا النشاط غير القانوني الذي يضطلع به كل منهما برا و بحرا.

وفي ١٥ آذار/مارس، أبلغت إسرائيل المجتمع الدولي بالمحاولة الأخيرة من جانب إيران وسوريا لتهريب أسلحة إلى قطاع غزة عندما تم مصادرة ثلاث حاويات تحمل حوالي ٤٠ طنا من الأسلحة – بما فيها قذائف من طراز C-704 المتقدمة المضادة للسفن – كانت على ظهر سفينة الشحن إم. في. فيكتوريا. وقد تم إخفاء هذه الحاويات الثلاث المليئة بالأسلحة في شحنة من العدس والقطن، مما يوفر مثالا آخر للممارسة المستهترة والخطيرة التي تتبعها إيران وسوريا في استخدام السفن والطائرات المدنية في نقل الأسلحة لعملائهما في منطقتنا. وهذا الحادث مجرد غيض من فيض لأنشطة التهريب غير القانونية التي تضطلع بها إيران وسوريا.

ولسوء الحظ، لا يولي مجلس الأمن والمجتمع الدولي الاهتمام المناسب للتهريب غير القانوني للأسلحة إلى قطاع غزة – وهو جانب مهم في قرار مجلس الأمن

١٨٦٠ (٢٠٠٩). وعلى الرغم من المناقشات المتتالية التي عقدت في مجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية في قطاع غزة، لم تعقد أية مناقشة جدية في هذا المنتدى حول التهديد الجلي الذي يشكله تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة على أمن إسرائيل واستقرار منطقتنا. وفي كل يوم، يصبح المزيد من الإسرائيليين في مدى صواريخ الإرهابيين نتيجة للتهريب غير القانوني للأسلحة إلى غزة. ولا يزال يجري الإعراب مرارا وتكرارا عن الاحتمال الخطير لاستعمال هذه الأسلحة المهربة في الهجوم على الأهداف المدنية في بلدنا. وفي هذا الشهر، قام إرهابيون من غزة بضرب حافلة مدرسية. وفي الشهر القادم، قد توجه هذه الضربة إلى سفينة أو إلى طائرة مدنية. وتدعو إسرائيل مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى تكريس المزيد من الاهتمام بمسألة تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة وإلى اتخاذ التدابير العملية لوقف هذا النشاط غير القانوني.

وفيما يتعلق بموضوع قطاع غزة، اسمحوا لي أيضا أن ألفت انتباه مجلس الأمن إلى الخطط الداعية إلى اتخاذ إجراء استفزازي يحمل في طياته احتمال تصعيد النزاع وخلق عدم الاستقرار في منطقتنا الشديدة الهشاشة بالفعل. وقد صرح عدد من المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجماعات علانية عن اعتزامها إرسال أسطول كبير يتكون من ١٥ سفينة وأكثر من ١ ٠٠٠ فرد لتحدي الحصار البحري الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة. وقد تم تنظيم هذا العمل، الذي يبدو أنه قد خطط لتنفيذه في النصف الثاني من أيار/مايو، بواسطة جماعات وأفراد لهم علاقات كثيرة مع حماس وغيرها من المنظمات الإرهابية. وقد قام العديد من المشاركين المتورطين في التخطيط لهذه القافلة بالإدلاء ببيانات مزعجة للغاية يعربون فيها عن رغبتهم في أن يصيروا شهداء في هذا الجهد.

وكما هو معروف على نطاق واسع، توجد آليات قائمة يمكن من خلالها إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة عن طريق إسرائيل. وتستخدم وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى هذه القنوات يوميا. ولا يزال بلدي على استعداد لتسلم هذه البضائع في ميناء أسدود ونقلها إلى قطاع غزة بعد إجراء التفتيش الأمني.

وقد أعرب الكثير من الزعماء الدوليين، بمن فيهم ممثلو الأمم المتحدة، بكل وضوح عن رأيهم المناهض لهذه القوافل، وعن ضرورة نقل الإمدادات الإنسانية إلى قطاع غزة عن طريق القنوات القائمة فحسب. وعلى سبيل المثال، قال وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لين باسكو، في إحاطته الإعلامية التي أدلى بها اليوم أمام المجلس وفي تموز/يوليه الماضي (انظر S/PV.8363)، إن هذه القوافل لا تساعد على حل المشاكل الاقتصادية الأساسية لغزة، بل تهيئ احتمالات للتصعيد دونما داع إلى ذلك.

وتقدم البيانات العديدة الصادرة عن اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في بروكسل في الأسبوع الماضي نفس المنظور، بما في ذلك موجز الرئيس، الذي دعا جميع المؤيدين الدوليين إلى الاستفادة من المعابر البرية القائمة لإيصال دعمهم إلى غزة، والإحجام عن الأعمال الاستفزازية.

إن القافلة المتوقع وصولها في أيار/مايو مصممة بكل وضوح لكي تستخدم بوصفها مجرد استفزاز سياسي، ولا تعزز أي هدف إنساني. واسمحوا لي أن أؤكد أن إسرائيل لا تريد المواجهة. ومع ذلك، فإننا مصممون بشكل ثابت على إنفاذ حصارنا البحري على غزة، والذي يهدف على وجه الحصر إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر المتجهة إلى قطاع غزة، ووقف تسلل المزيد من الإرهابيين إلى المنطقة.

تدعو إسرائيل الأمم المتحدة وجميع أعضاء المجتمع الدولي إلى أن يتكلموا بصوت واضح وحاسم ضد هذا الاستفزاز الجديد وإلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع وقوعه.

وتواصل إسرائيل تنفيذ التدابير الهامة لتحسين حياة الفلسطينيين على الأرض. وفي الضفة الغربية، تعمل حكومتي بشكل وثيق مع السلطة الفلسطينية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وبناء المؤسسات. ومنذ بداية عام ٢٠١٠، أزالت إسرائيل أكثر من ثلثي حواجز الطرق في الضفة الغربية ووسعت نطاق حوارها المهني مع السلطة الفلسطينية في مجالات متنوعة. وقد ساعدت هذه التدابير وغيرها من التدابير على نمو اقتصاد الضفة الغربية بحوالي ٨ في المائة على مدار عام ٢٠١٠، بما يعزز الزيادة المطردة في مستوى المعيشة في المنطقة.

وعلى الرغم من استمرار الإرهابيين الفلسطينيين في شن الهجمات من قطاع غزة ضد البلدات الإسرائيلية، تتخذ إسرائيل الخطوات اللازمة لتحسين ظروف الحياة لسكان المنطقة. فعلى سبيل المثال، وضعت إسرائيل ترتيبات وآليات جديدة فتحت الباب أمام الزيادة الكبيرة في كميات وأنواع المنتجات المتاحة للاستيراد والتصدير، مما ساعد على نمو الاقتصاد في قطاع غزة بما يقارب ١٥ في المائة على مدار عام ٢٠١٠.

وقد تم تسليم ما متوسطه اليومي ١٥٩ حمولة شاحنة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠، والذي يمثل ما يقرب من ضعف عدد حمولة الشاحنات التي تم تسليمها خلال النصف الأول من العام. كما أنشأت إسرائيل آلية مشتركة جديدة للتنسيق والإشراف للمضي قدما بالمشاريع الإنسانية الدولية في قطاع غزة التي تشرف عليها أطراف ثالثة، من قبيل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحتى بداية آذار/مارس ٢٠١١، وافقت إسرائيل على ١٢١ مشروعا من هذه المشاريع في غزة في طائفة واسعة من المجالات، مثل الهياكل الأساسية للتعليم والمياه والصرف الصحي. ويسرنا نقل أكثر من ٠٠٠ ٥٥ طن من مواد البناء لاستخدامها في هذه المشاريع منذ بداية عام ٢٠١٠.

وكما فعلت في هذا المجلس في السابق، أكرر دعوة إسرائيل للفلسطينيين إلى الانضمام إلينا مجددا في مفاوضات مباشرة دون تأخير لأنه من الواضح أن السلام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المفاوضات المباشرة. ولا يمكن فرضه من الخارج. ويجب أن يُبنى أي اتفاق سلام دائم على المبدأين الأساسيين المتمثلين في الاعتراف المتبادل والأمن. وكما أوضح رئيس إسرائيل شيمون بيريز للسفراء المعتمدين لدى الأمم المتحدة خلال زيارته لنيويورك في هذا الشهر، إننا بحاجة إلى حلول، وليس إلى قرارات.

وأنا أحث جميع أعضاء هذا المجلس على مراعاة أنه خلال الشهرين الماضيين فحسب، شهد الإسرائيليون إطلاق مئات القذائف من غزة على مجتمعاتنا المحلية والقتل الوحشي لخمسة من أفراد أسرة فوغيل في إيتامار وتفجير قنبلة في محطة للحافلات في وسط القدس والذي أسفر عن مقتل امرأة من المملكة المتحدة وإصابة نحو ٥٠ شخصا آخرين. وتلك مجرد أمثلة قليلة على التحديات الأمنية المعقدة التي ما زالت إسرائيل تواجهها على أساس يومي، والتي يجب معالجتها في أي اتفاق سلام مستقبلا.

غير أن الأمن ليس العقبة الوحيدة أمام السلام. فالتمتع بالسلام الدائم سيتطلب أيضا أن نبني ثقافة تقوم على التفاهم المتبادل والتسامح وتستند إلى الاعتراف الواضح بحق الشعبين في الوجود. والتزام إسرائيل بالاعتراف بالدولة الفلسطينية التي ستقام مستقبلا يجب أن يقابله اعتراف على قدم المساواة بأن إسرائيل هي الدولة اليهودية للشعب

اليهودي. ويجب على القيادة الفلسطينية أن تعترف اعترافا واضحا بحق دولتي في الوجود وأن تتخذ خطوات حقيقية لإعداد شعبها للعيش جنبا إلى جنب مع الإسرائيليين. كما يجب عليهم إظهار التزامهم بالسلام بقبول المسؤوليات وعدم الاكتفاء بالمطالبة بالحقوق وعقد اجتماعات مباشرة مع الزعماء الإسرائيليين، الموجودين على بعد دقائق، للشروع في العمل الحقيقي المتمثل في التفاوض بشأن دولتين لشعبين.

في هذا الأسبوع، يحتفل الشعب اليهودي بعطلة عيد الفصح الذي نتذكر خلاله تحررنا من العبودية قبل آلاف السنين ونعيد التأكيد على التزامنا بأهمية الحرية لجميع الشعوب. غير أنه وفي هذا العام وبينما نعتز بحريتنا، ما زال الإسرائيليون يأملون ويصلون من أجل حصول جنديا المختطف، جلعاد شاليط، على حريته. ولا تزال إسرائيل تشعر بقلق عميق إزاء استمرار أسر جلعاد وحرمانه من أهم حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك عدم السماح للصليب الأحمر بزيارته منذ ما يقرب من خمسة أعوام. ويجب على المجتمع الدولي بذل كل ما في وسعه – وما يزيد على ما تم القيام به حتى الآن – لتحقيق الإفراج عنه سريعا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس. وأود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق ليتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات مطولة توزيع النص المكتوب والإدلاء بنص موجز عند التكلم في القاعة.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما عميقا بالحل القائم على وجود دولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والذي وافق عليه الطرفان. وكما قال الرئيس أوباما بعد اجتماعه مؤخرا مع الرئيس الإسرائيلي بيريز،

> ”في ظل رياح التغيير التي تهب على العالم العربي، فإن محاولة اغتنام الفرصة لإيجاد حل سلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين أكثر إلحاحا من أي وقت مضى“.

ونواصل التشاور مع الإسرائيليين والفلسطينيين وكذلك العمل مع المجموعة الرباعية وشركائنا في المنطقة بغية تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الحل القائم على وجود دولتين. والمفاوضات بين الطرفين هي السبيل الوحيد لإيجاد حل يحل جميع القضايا وينشئ دولة فلسطينية ذات سيادة إلى جانب دولة إسرائيل الآمنة باعتبار ذلك جزءا أساسيا من السلام الشامل بين إسرائيل وجميع جيرانها.

وفي هذا الصدد، أود أن أقول كلمة حول المستوطنات. شأننا في ذلك شأن جميع الإدارات الأمريكية على مدار عقود، فإننا لا نقبل مشروعية استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. وما فتئنا نحث الطرفين على تجنب اتخاذ إجراءات، بما في ذلك في القدس، يمكن أن تقوض الثقة أو تحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات. ويجب أن يتعامل الطرفان مع مصير المستوطنات القائمة جنبا إلى جنب مع قضايا الوضع النهائي الأخرى.

وسنواصل العمل مع الشعب الفلسطيني فيما يضع الأسس لدولة فلسطينية في المستقبل. وفي اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني والذي عُقد في بروكسل في ١٣ نيسان/أبريل، رحبت الولايات المتحدة بالتقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية بشأن المهمة الحاسمة المتمثلة في بناء المؤسسات العامة والقدرات وتحسين الظروف للنمو الاقتصادي. ونؤكد أيضا على أهمية المضي قدما على المسار

الآخر، المفاوضات السياسية التي ستسفر عن إقامة دولة فلسطينية مستقبلا. والفلسطينيون يستحقون الكرامة والعدالة في دولة خاصة بهم وحرية تقرير مصيرهم والإسرائيليين يستحقون العيش في أمان وفي سلام مع جيرانهم، وهم واثقون بمستقبلهم.

ونحن ندين بأشد العبارات الممكنة الهجمات التي وقعت مؤخرا على المدنيين الأبرياء. ونشعر بقلق عميق إزاء تصاعد إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من غزة على جنوب إسرائيل. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الأنباء التي تشير إلى تزايد استخدام أسلحة متطورة، بينها الصواريخ، في الهجمات على المدنيين الإسرائيليين. وبعد تحمل عشرات الهجمات الصاروخية على أهداف مدنية في جنوب إسرائيل، بما في ذلك الاستخدام المقلق للغاية لقذيفة متطورة مضادة للدبابات في هجوم قاتل على حافلة مدرسية صفراء، ردت إسرائيل بممارسة حقها غير القابل للتصرف في الدفاع عن النفس.

ويجب أن نعمل معا لمنع حماس وغيرها من المتطرفين الذين يمارسون العنف من شن هجمات إرهابية والتسبب في المزيد من الشقاء لسكان غزة. ويجب ألا يكون هناك أي شك في أنه: لا يوجد أي مبرر لاستهداف المدنيين الأبرياء ويجب أن يخضع المسؤولون عن هذه الأعمال الإرهابية للمساءلة. كما ندعو حماس مرة أخرى إلى الإفراج فورا عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط الذي اختطفته حماس وتحتجزه منذ عام ٢٠٠٦.

ولا يزال القلق يساور الولايات المتحدة حيال الأوضاع في غزة. ونلاحظ أن الحالة الإنسانية تحسنت خلال العام الماضي، بما في ذلك حدوث زيادات في حجم ونطاق السلع والمواد التي تدخل غزة وزيادة الأنشطة الدولية لإعادة البناء وحدوث توسع تدريجي في الصادرات. وسنواصل العمل مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية وآخرين لبذل المزيد من الجهد لضمان تلبية احتياجات سكان غزة. ويشمل ذلك زيادة تدفق السلع التجارية ومواد البناء مع اتخاذ التدابير المناسبة للتأكد من أنها لا تقع في الأيدي الخطأ.

وندين بشدة المحاولات التي قامت بها إيران مؤخرا لتصدير أسلحة وذخائر متطورة في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ١٩٤٧ (٢٠١٠). واعتراض أسلحة إيرانية في تركيا وعلى الحدود المصرية – السودانية وعلى ظهر السفينة إم. في. فيكتوريا، التي كانت تحمل قذائف انسيابية متطورة مضادة للسفن وذخائر أخرى، وكلها تبين بوضوح أن إيران تحاول الاستهانة بإرادة هذا المجلس، مما يزيد بشكل كبير من مخاطر الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة. ونحث جميع الدول الأعضاء على أن توضح لإيران عواقب سلوكها المتهور على الأمن الإقليمي. وجميع البلدان عليها التزامات بموجب قرارات مجلس الأمن بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة.

ونشعر أيضا بقلق عميق إزاء الأنباء عن أن جماعات تنظم أسطولا آخر سيحاول الإبحار إلى غزة، على ما يبدو، لتقديم المساعدة الإنسانية. وعمليات مصادرة أسلحة متطورة مؤخرا تؤكد أن إسرائيل لها مصالح أمنية واضحة بشأن الشحنات المتجهة إلى غزة. فهناك آليات قائمة لإيصال السلع إلى غزة وليس هناك أي مبرر لمحاولات الإبحار إلى غزة مباشرة. ومن ثم، فإننا نحث بقوة جميع من يرغبون في إيصال سلع ومساعدات إلى غزة على القيام بذلك من خلال الآليات القائمة وتفادي أي أعمال استفزازية. سيكفل ذلك معالجة الاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين وتلبية الاحتياجات الأمنية المشروعة لإسرائيل. كما نحث جميع الدول الأعضاء على تعزيز هذه الرسالة إلى مواطنيها ومؤسساتها، واستخدام كل الوسائل القانونية الممكنة والمتاحة لديها لعدم تشجيع تسيير أساطيل إضافية إلى غزة.

كما يعرف الزملاء، عاود تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) الظهور في الأخبار. لقد قلنا لفترة طويلة إن المسائل التي أثارها التقرير ينبغي حلها من خلال تحقيقات ومتابعة داخليين وذواتي مصداقية. إن لدى إسرائيل مؤسسات ديمقراطية والقدرة على إجراء تحقيقات جدية وهي تقوم بذلك. واستنتج القاضي غولدستون مؤخرا أن إسرائيل قد اضطلعت بعملية استعراض مناسبة وأجرت تغييرات في العقيدة القتالية.

كما أوضحنا عندما قدم تقرير غولدستون لأول مرة، لم نر دليلا على أن الحكومة الإسرائيلية كانت تستهدف المدنيين عمدا. وقد توصل القاضي غولدستون الآن إلى نفس الاستنتاج. وخلص أيضا أن حماس ”لم تفعل شيئا“ للتحقيق في مزاعم بارتكابها جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية. الولايات المتحدة تحث الأمم المتحدة على وضع حد نهائي لجميع إجراءاتها في ما يتعلق بتقرير غولدستون.

أود أن أنتقل الآن إلى لبنان. ونحن نواصل الحث على اتباع العملية الدستورية في لبنان في تشكيله الحكومة المقبلة. ونحن نشجع جميع الأطراف على تجنب التهديدات أو الإجراءات الأخرى التي يمكن أن تسبب عدم الاستقرار في لبنان والمنطقة. ويجب على المجلس والمجتمع الدولي ككل أن يظلا ثابتين في دعمهما لسيادة لبنان واستقلاله وحازمين في التزامهما بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بلبنان، ويقظين للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

وبالمثل، ما زلنا ندعم المحكمة الخاصة للبنان، ونؤكد مجددا دعوتنا إلى جميع الأطراف الامتناع عن أي تدخلات أو محاولات للتأثير على عملها. ويسر الولايات المتحدة أن كلا الطرفين أظهر ضبط النفس خلال الحادث الذي وقع في ١٤ نيسان/أبريل على الخط الأزرق، حيث أرسلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على الفور دوريات لتزع فتيل التوتر ومنع التصعيد. ونواصل حث الطرفين على التعاون مع قوة الأمم المتحدة من أجل تعليم الأزرق بأكمله بسرعة للمساعدة على منع مثل هذه الحوادث. ويجب على الطرفين احترام الخط الأزرق بكامله.

ونشعر بقلق عميق إزاء استمرار العنف والاعتقالات في سوريا، حيث أسفرت فعلا حملة الحكومة الوحشية على الاحتجاجات السياسية عن أكثر من ٢٠٠ قتيل ومئات الاعتقالات التعسفية، لمنظمات حقوق الإنسان تتمتع بالمصداقية. ونشعر بالقلق البالغ حيال التقارير التي أفادت باستهداف الطواقم الطبية أثناء محاولتها مساعدة الجرحى الذين أصيبوا على أيدي حكومتهم، والتقارير أفادت بأن الجرحى خافوا من التماس العناية الطبية في المستشفيات بسبب وجود الشرطة السرية السورية. ونحن نحث الحكومة السورية على السماح لوسائط الإعلام الأجنبية والدبلوماسيين ومنظمات حقوق الإنسان التحقق على نحو مستقل من الأوضاع الإنسانية في جميع أنحاء سوريا. وأخيرا، نحث الحكومة السورية على احترام حقوق الإنسان لشعبها، وتنفيذ إصلاحات سياسية ذات مغزى التي تلبي تطلعاتهم المشروعة.

أود أن أختتم بياني بتكرار التزام حكومتي الراسخ بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع السكان في المنطقة وحول العالم، بما في ذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات. ونحن نطالب بالمساءلة أينما تنتهك هذه الحريات. ونحث جميع الحكومات على تهيئة بيئة حيث يمكن للصحفيين القيام بعملهم بدون خوف وترهيب. وندعو جميع الحكومات إلى حماية المدنيين، وليس الهجوم عليهم، واحترام حقوق مواطنيها في التجمع السلمي وحرية التعبير.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نود أن نشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته

الإعلامية الشاملة والتأكيد مرة أخرى على الدور الرائد الذي نعتقد أن الأمم المتحدة يجب أن تؤديه في حل الصراع في الشرق الأوسط.

من الواضح أن العالم العربي يسوده شعور بالإحباط الشديد بعد أن أخفق هذا المجلس في وقت سابق من هذا العام في الإعراب عن رأيه بشأن المسألة الهامة جدا للمستوطنات الإسرائيلية، على الرغم من أن مشروع القرار (S/2011/24) الذي قدمه وفد بلدي إلى المجلس اشترك في تقديمه عدد غير مسبوق من الدول. إنها قضية هامة للغاية في الواقع، ليس بسبب عدم قانونية المستوطنات وعرقلتها للسلام فحسب، ولكن بسبب تقويضها للحل القائم على أساس الدولتين والاستمرار في زرع بذور الكراهية التي ستولد المزيد من العنف في غياب السلام.

العرب ليسوا مُحبطين فحسب من عجز المجلس عن الإعراب عن رأيه في وقت سابق هذا العام بشأن عدم شرعية جميع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكنهم غاضبون أيضا لأنه بعد مرور سنتين على اتخاذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ما زالت إسرائيل تواصل حصارها غير القانوني وغير الأخلاقي لقطاع غزة واعتداءاتها المتكررة ضد سكانها المدنيين. ومن واجب المجلس إجبار إسرائيل على الالتزام بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وكذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، المتمثلة في حماية المدنيين في غزة وفي جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن ما نشهده اليوم هو كيفية استمرار الحكومة الإسرائيلية في اختيار توسيع المستوطنات بدلا من تحقيق السلام. إن إسرائيل بقيامها بذلك إنما تختار متعمدة عرقلة جهود السلام التي تقودها الولايات المتحدة، بدلا من مساعدتها على النجاح. وقبل كل ذلك، تختار وهي مدركة الاستمرار في تحدي القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي، كما أعربت عنها جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وهي، هذا المجلس والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية.

إن بناء المستوطنات بالتأكيد ليس بقضية تافهة، كما وصفها رئيس وزراء إسرائيل. في الواقع، بالإضافة إلى عمليات الإخلاء وهدم المنازل، وسحب الإقامات ومصادرة الأراضي، فإن بناء المستوطنات هو جزء من الحملة التي تلتهم الأراضي الفلسطينية وتسعى إلى تغيير الوضع القانوني للقدس الشرقية وهويتها.

نحن قلقون للغاية ونشعر بخيبة أمل حيال تأجيل اجتماع المجموعة الرباعية الذي كان مقررا في البداية في ١٤ آذار/مارس، وتم تحديد موعد جديد في وقت لاحق ليعقد في ١٥ نيسان/أبريل ولكن تم تأجيله مرة أخرى. على الرغم من تحفظاتنا الشديدة على الطريقة التي تعاملت إسرائيل بها مع الاجتماعات المنفصلة التي قررتها المجموعة الرباعية في وقت سابق مع الطرفين، فإننا مستمرون في دعم المجموعة الرباعية ونعتقد أنه يجب عليها اعتماد المعايير المعروفة لتسوية الصراع وتحديدها بوضوح، لا سيما حدود عام ١٩٦٧ كأساس للدولة الفلسطينية.

ينبغي للمجموعة الرباعية أيضا وضع جدول زمني واضح حتى آب/أغسطس ٢٠١١ لإجراء مفاوضات بشأن قضايا الوضع النهائي وضمان تحقيق هدف إقامة دولة فلسطينية حرة ومستقلة وذات عضوية كاملة في الأمم المتحدة بحلول أيلول/سبتمبر من هذا العام.

في المقابل، فإن هذه النهج المؤقتة مثل فكرة الترتيب المؤقت، الذي لا يتضمن الحل القائم على أساس الدولتين، حتى بدون موافقة فلسطينية، هي غير حاسمة بشكل واضح وغير مقبولة على الإطلاق بعد مرور ٢٠ عاما على مؤتمر

مدريد للسلام و ١٨ عاما على اتفاقات أوسلو المرحلية وثماني سنوات على خريطة الطريق.

أما بخصوص مسألة قيام دولة فلسطينية، فأود، شأني شأن السيد باسكو، التأكيد على أن مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط خلص في تقريره إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني المنعقد في بروكسل في ١٣ نيسان/أبريل، والمعنون ”بناء الدولة الفلسطينية: مرحلة حاسمة“ إلى أنه

> ”سرّعت السلطة الفلسطينية في الأراضي المحدودة الخاضعة لسيطرتها وفي ظل القيود المفروضة ميدانيا التي تفرضها القضايا السياسية العالقة، إحراز التقدم في تحسين وظائفها الحكومية“.

وفي المجالات التي حددها السيد باسكو بوصفها الأكثر انخراطا من جانب الأمم المتحدة، أكد التقرير ذاته على أن ”المهام الحكومية كافية بحيث تصل إلى مستوى أداء حكومة دولة“.

بيد أن التقرير أضاف:

> ”وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن القيود الرئيسية المفروضة على وجود وأداء ناجح لمؤسسات دولة فلسطين المحتملة تنبع بشكل رئيسي من استمرار الاحتلال ومن المسائل التي لم يتم حلها في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ... إن تدابير الاحتلال التي تؤدي إلى خنق حياة الفلسطينيين (بحاجة إلى) التراجع عنها بشكل أساسي ... ومن الأهمية بمكان أن يتم تحقيق التوافق بين عملية بناء الدولة والعملية السياسية بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١“.

وكرر البنك الدولي، بدوره، التأكيد، في تقرير الرصد الاقتصادي إلى لجنة الاتصال المخصصة، المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل، على أن

> ”البنك الدولي لاحظ في تقاريره السابقة إلى اجتماعات لجنة الاتصال المخصصة أن السلطة الفلسطينية إذا ما واصلت الحفاظ على مستوى أدائها في بناء الدولة وتقديم الخدمات العامة، فإنها في وضع يؤهلها جيدا لإقامة الدولة في أي وقت في المستقبل القريب“.

وانتهى التقرير إلى الاستنتاج بأنه:

> ”منذ آخر اجتماع للجنة الاتصال المخصصة، استمرت السلطة الفلسطينية في تعزيز مؤسساتها وتقديم الخدمات العامة وتعزيز الإصلاحات التي تجد دول قائمة عديدة صعوبة في القيام بها“.

وأخيرا، أود أن أقتبس من تقرير موظفي صندوق النقد الدولي المعنون ”إطار الاقتصاد الكلي والمالية في الضفة الغربية وغزة“ المقدم إلى اجتماع اللجنة المذكور في بروكسل. فالتقرير يعتبر أن:

> ”السلطة الفلسطينية قادرة حاليا على إدارة السياسات الاقتصادية السليمة المتوقعة في المستقبل من دولة فلسطينية حسنة الأداء، نظرا لسجلها القوي في الإصلاحات وبناء المؤسسات في المالية العامة والمجالات المالية. وقد مكنت الإصلاحات المستمرة في نظام إدارة المالية العامة السلطة الفلسطينية من المراقبة الصارمة على الإنفاق، وتطبيق الإعداد الدقيق لوضع الميزانية ولتنفيذ الممارسات، ولإرساء الشفافية والمساءلة الماليتين وفقا للمعايير الدولية“.

وفي هذا الصدد، فإن زيارة مجلس الأمن إلى الشرق الأوسط لن تؤكد على دور هذا المجلس في عملية السلام ومسؤولياته عن السلم والأمن الدوليين فحسب، بل أيضا ستتيح لجميع أعضاء المجلس الفرصة لكي يقيّموا بشكل مباشر وفي الميدان المهام الحكومية التي تضطلع بها السلطات الفلسطينية ولكي يحكموا على مستوى الكفاءة الذي حققته بالنسبة لأداء حكومة دولة.

إن العالم العربي يشهد زخما غير مسبوق نحو التغيير. ويُسمع الناس في كل أنحاء المنطقة أصواتهم المعبرة عن تطلعاتهم إلى الحرية والكرامة والحياة الأفضل. بيد أننا يجب أن نتذكر أن أكبر مصدر للإحباط في منطقتنا لا يزال هو النزاع العربي – الإسرائيلي الذي ظل بدون حل والظلم التاريخي الذي تعرض له الشعب الفلسطيني.

ويتطلب تحقيق السلام الدائم في منطقتنا من العالم أن يكون سلاما شاملا وعادلا. وعليه، فإنه يقتضي انسحابا إسرائيليا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ومن الأجزاء التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية.

لقد شهدنا تحولات أساسية في كل أنحاء الشرق الأوسط على مدى الأشهر القليلة الماضية. ووقعت أحداث مفجعة، وزهقت أرواح إنسانية بريئة، وجرى قمع وحشي حكومي للتطلعات إلى التغيير. غير أننا شهدنا أيضا التصميم الملهم لأبناء الشعب على الكفاح من أجل حقوقهم العالمية على الرغم من عقبات بدت كأداء. وكان الدرس الرئيسي المستخلص هو أن توق الشعوب إلى الحرية لا يمكن قهره. والرد الموثوق به الوحيد على المطالب الشعبية هو عملية الإصلاح المستدامة.

وبينما نتكلم هنا، تستمر الأحداث في كل أرجاء المنطقة، بما في ذلك في اليمن وسوريا. إننا ندين بشدة أعمال العنف، وفي الواقع، أعمال القتل التي تقوم بها القوات الأمنية في كلا البلدين ضد المتظاهرين سلميا. ويجب على الحكومتين احترام الحق في الاحتجاج السلمي وحرية الكلمة، والاستجابة للتطلعات المشروعة للمحتجين والمضي قدما بالإصلاحات الموعودة من الرئيسين صالح والأسد، على أن تكفل تلك الإصلاحات بدء التحول المستدام نحو نظام سياسي جديد يلبي طموحات شعبي البلدين.

إن تلك الأحداث في الشرق الأوسط الكبير ذات صلة بالجهود الرامية إلى إيجاد حل طويل الأمد للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. فتماما كما وجد سكان المنطقة القدرة على إسماع أصواتهم، وفي بعض الحالات نالوا حقوقهم، يجب أن يحقق الفلسطينيون أيضا هدفهم في إقامة دولة فلسطين المستقلة القابلة للحياة. وسيكون من العار، في حقيقة الأمر، ومصدرا لعدم الاستقرار المستمر، إذا ما ظلت آمال الشعب الفلسطيني بدون تحقيق بينما تتحول المنطقة من حولهم.

وعليه، من الأهمية بمكان، أن يتم إحراز تقدم عاجل في عملية السلام. إننا نقترب بسرعة من أيلول/سبتمبر، وهو الإطار الزمني الذي حدده الرئيس أوباما والمجموعة الرباعية لاستقبال فلسطين عضوا كاملا في الأمم المتحدة، وهو شهر استكمال السلطة الفلسطينية لبرنامج بناء الدولة الفلسطينية. وإذا كان للتقدم أن يتحقق، فلا بد من كسر الجمود الحالي. وينبغي للطرفين أن يلتزما بمرحلة جديدة من المفاوضات المباشرة. ولكي تكون المفاوضات ذات مصداقية، يجب أن تكون على أساس بارامترات محددة بوضوح ومعروفة تماما

لدى الجميع: دولتان على أساس حدود عام ١٩٦٧ مع تبادل متعادل للأراضي، وترتيبات أمنية تحمي سيادة الفلسطينيين، بينما تقدم ضمانات كافية لإسرائيل، وتكون القدس عاصمة لكلا الدولتين، وإيجاد حل عادل للاجئين.

ومن أجل تحقيق تقدم موثوق به، يتعين على قادة الطرفين القيام بعمل أكبر لتضييق الفجوة بينهما وللتصدي لعدم الثقة المتزايد. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة أمور.

أولا، يجب أن يقوم الطرفان بمزيد من العمل لتلافي العنف، وتعزيز المساءلة والحد من التوتر وتجنب إزهاق المزيد من الأرواح البريئة. إن التصاعد الأخير في أعمال العنف يشكل مصدر قلق بالغ، ولا يؤدي إلا إلى تعميق الفجوة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ويجب أن تتوقف هجمات الصواريخ من غزة التي تزايدت مؤخرا وأدت إلى جرح مواطنين إسرائيليين. ويجب محاكمة المسؤولين عن هجمات على محطة حافلات في القدس وعلى حافلة مدرسة إسرائيلية. وإسرائيل لها الحق أن تدافع عن مواطنيها، ولكن عليها أن تحرص على تجنب وقوع إصابات في صفوف المدنيين. وكما سمعنا، فإن العمليات في غزة أدت إلى قتل ١٨ مدنيا بما في ذلك أربعة أطفال.

ثانيا، يجب أن تتوقف أنشطة الاستيطان التي تستمر على قدم وساق في الضفة الغربية والقدس الشرقية. إنها أنشطة لا قانونية وتقوض الثقة وإمكانيات السلام. إننا ندين قرار إسرائيل بالموافقة على أكثر من ٩٠٠ وحدة استيطان في غيلو والموافقة بأثر رجعي على بناء خمس مستوطنات في الضفة الغربية. وينبغي للسلطات الإسرائيلية أن تعيد النظر في قراراتها تلك.

ثالثا، ثمة حاجة إلى تحسين الوصول إلى غزة. إن عزلتها لا تؤدي إلا إلى التعصب والتطرف والعنف. ولكن الحل لا يتحقق بإرسال المزيد من أساطيل السفن التي من شأنها أن تولد العنف ولا تقدم الحل. ولا بد أن تسرع إسرائيل عملية الموافقة على المشاريع الدولية وأن توافق على اقتراح مكتب ممثل المجموعة الرباعية بأن يعهد لشركات خاصة باستيراد مواد البناء.

وهناك قدر كبير من التشاؤم حيال آفاق السلام في الشرق الأوسط، ولكن ينبغي للقادة الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء أن يتجاوزا العراقيل المباشرة والضغوط الداخلية وأن يمدوا شعبيهما بشعور بالتفاؤل في المستقبل. وكما قلت في مستهل بياني، إن درس الأشهر الماضية عبر الشرق الأوسط يتمثل في أنه لا يمكن سحق مطالب الشعوب. ولئن كان لكل بلد في المنطقة ظروفه الفريدة، ففي صميم كل الاحتجاجات رغبة في الحريات الأساسية. ولا بد من الاستجابة لهذه التطلعات. وهذا ينطبق على الفلسطينيين، مثلما هو الحال بالنسبة لليبيين أو التونسيين أو المصريين أو اليمنيين أو السوريين.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة، حتى وإن كانت قاتمة النبرة بشكل خاص.

إن الأحداث المثيرة للاهتمام في المنطقة تغير وجه الشرق الأوسط بسرعة، وتفرض على شعوبه تحديات هائلة، وإن كانت توفر لها فرصاً بعيدة الأثر. والسبيل الوحيد لمواجهة هذه التحديات الجمة يتمثل في الحوار والإصلاح.

والبرتغال تدين بصورة قاطعة استخدام القوة ضد المظاهرات السلمية. ويقلقنا تزايد مستويات العنف في عدد من بلدان المنطقة ونأسف لسقوط أعداد كبيرة من القتلى نتيجة لذلك. ونحث جميع الأطراف على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس. ويقلقنا، بل يشعرنا بالصدمة بشكل خاص عدد الأطفال الذين سقطوا ضحية لهذا العنف، حسب

تقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وندعو جميع الأطراف إلى حماية الأطفال من الآثار المباشرة وغير المباشرة للعنف. ولا يمكن أبداً أن يكون الرد هو العنف والقمع. والحوار الحق والشامل للجميع سيسمح بمعالجة المسائل الهامة التي على المحك وحلها بصورة سلمية ومستدامة تستجيب للتطلعات المشروعة التي أعربت عنها الشعوب في العديد من البلدان.

إن رياح التغيير التي تهب على الشرق الأوسط تجعل تحقيق تقدم في عملية السلام العربية – الإسرائيلية أكثر إلحاحاً. والوضع القائم لا يمكن أن يستمر. وليس من شأن غياب تسوية شاملة وحسنة التوقيت إلا أن يؤدي إلى استمرار تقويض الثقة وزيادة حدة التوتر ودوامة العنف.

وفي صميم هذا الصراع الإقليمي يكمن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي يمتد تاريخه إلى ستة عقود. وسيظل السلام الشامل بين إسرائيل وجيرانها بعيد المنال في غياب اتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولا بد عمل حاسم وإرادة سياسية قوية لاستئناف المفاوضات والوصول من خلالها إلى خاتمة ذات مغزى. وكما ذكر وكيل الأمين العام، فإن العنف يتصاعد في المنطقة من جديد.

والبرتغال تدين بقوة حادث القتل البشع لأسرة مستوطنة في إيتامار والهجوم الإرهابي المميت في القدس الشرقية في الشهر الماضي. ولا بد من تقديم مرتكبي هذه الجرائم الشنيعة إلى العدالة ومساءلتهم عن أفعالهم. كما أننا نشعر بالقلق لتزايد العنف بين المستوطنين والفلسطينيين. والأعمال التي ليس لها ما يبررها لا يمكن أن تقابل بالانتقام من أفراد أبرياء.

كما أن العنف في غزة وحولها مستمر في التصاعد. وفي الأسبوع الماضي تحديداً، قتل ناشط إنساني إيطالي بوحشية. والبرتغال تدين بشكل قاطع أيضاً إطلاق قذائف الهاون والصواريخ عشوائياً من جانب المجموعات المتشددة في غزة، وتدعو إلى وقفها فوراً. واستهداف أهداف مدنية واضحة كالحافلات المدرسية يستحق الإدانة المطلقة.

إننا نقر بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، اتساقاً مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. غير أننا نحثها أيضاً على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس وكفالة عدم تعريض المدنيين للخطر. فالهجمات على المدنيين غير مقبولة تماماً تحت أي ظرف من الظروف. وندعو جميع الأطراف إلى أن تتصرف على نحو مسؤول وأن تتلافى المزيد من التصعيد الخطير.

ونحيط علماً مع القلق أيضاً باستمرار احتجاز العريف شاليط رهن الأسر وندعو إلى إطلاق سراحه فوراً. فمن غير المقبول أن يظل محتجزاً ويمنع الاتصال به في انتهاك للأعراف والقانون الإنساني.

وترحب البرتغال بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة إسرائيل بشأن تخفيف الحصار على غزة. ولكن، كما ذكرت لجنة الاتصال المخصصة في الأسبوع الماضي:

”ثمة حاجة إلى مزيد من الجهد لإحداث تغيير أساسي في الحالة في قطاع غزة... والتعافي الدائم يتطلب رفع الحظر على الصادرات والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد، إلى جانب رفع القيود على المرور المشروع للأشخاص“.

وبالمثل، فإن الأوضاع الإنسانية في غزة ما زالت تقلقنا، ولذلك، نكرر دعوتنا إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وفي صالح الجميع، ولا سيما إسرائيل، ألا يطل التطرف برأسه من جديد، أو أن تتعزز بيئة تنحو إلى التطرف في غزة. ومرة أخرى، ننضم إلى المجتمع الدولي في مناشدة إسرائيل وقف كل الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. فهذه الأنشطة

الاستيطانية، بما فيها النمو الطبيعي، غير قانونية بموجب القانون الدولي. وهي تقوض الثقة بين الأطراف كما تقوض متطلبات حل الدولتين وتشكل عائقاً للسلام.

عليه، فمن غير المقبول أن يستمر بناء المستوطنات بلا هوادة وأن يستمر الإعلان عن توسعتها بانتظام، ويؤسفنا أيضاً طرد الفلسطينيين وهدم بيوتهم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وحرمان العديد من الأسر من موارد الرزق. وبالمثل، يحرم عدد متزايد من الفلسطينيين المقيمين في القدس من حقهم في العيش في المدينة.

إن إعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة ما زال هدفاً مهماً. والبرتغال تؤيد تماماً جهود الرئيس عباس من أجل المصالحة الفلسطينية في إطار السلطة الفلسطينية والتزامات منظمة التحرير الفلسطينية.

واسمحوا لي أن أكرر ما قلته هنا مراراً وتكراراً: إن البرتغال تدين كل الأعمال التي تقوض الثقة وترفض كل الإجراءات الأحادية التي تستبق نتيجة المفاوضات بشأن مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك القدس. وعلى النقيض، فإن بناء الثقة والبناء على الثقة هو الذي سيمكن الإسرائيليين والفلسطينيين من تسوية خلافاتهم وكفالة سلام دائم وشامل.

ومما تقدم يتبين لنا أساس انشغالنا. إن إحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين لن يتأتى إلا من خلال عملية تفاوضية سياسية مباشرة وحقة تفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية. والأجل الزمني المزدوج للتوصل إلى اتفاق إسرائيلي – فلسطيني بشأن مسائل الوضع الدائم واستكمال خطة السنتين الفلسطينية لبناء الدولة يقترب بخطى سريعة. ومع ذلك، فإن المفاوضات في طريق مسدود. وكان يفترض أن تجتمع المجموعة الرباعية في آذار/مارس. وتأجل اجتماع نيسان/أبريل أيضاً. والبرتغال تأمل في عقد اجتماع جديد في أقرب وقت ممكن، ونشجع المشاركة النشطة للمجموعة الرباعية في المضي قدماً بعملية المفاوضات.

ومن الأساسي أن يحدد المجتمع الدولي بوضوح معايير اتفاق سلام وجدول زمني واضح لبلوغ ذلك الهدف. وكما أشارت الدول الأربع من الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن في معرض تعليل تصويتها في ١٨ شباط/فبراير، عندما صوتنا على مشروع القرار بشأن المستوطنات (انظر S/PV.6484)، فإن المفاوضات المباشرة يجب أن تسعى، أولاً، إلى تحقيق اتفاق بشأن حدود الدولتين على أساس خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع تبادل الأراضي حسبما يتم الاتفاق بين الطرفين، ثانياً، الاتفاق على ترتيبات أمنية تحترم سيادة الفلسطينيين وتضع حداً للاحتلال وتضمن أمن إسرائيل؛ ثالثاً، إيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين؛ رابعاً وأخيراً، تحقيق تطلعات الطرفين بشأن القدس، وحل مسألة وضع المدينة من خلال المفاوضات وجعلها عاصمة الدولتين في المستقبل. هذا هو أيضاً موقف الاتحاد الأوروبي الذي سيعرب عنه لاحقاً في هذه المناقشة.

في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في بروكسل في الأسبوع الماضي، أشار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة إلى أن السلطة الفلسطينية قد تجاوزت المستوى المطلوب فيما يتعلق بدولة يمكنها أداء وظائفها، وذلك في عدد من القطاعات الأساسية وأنها شارفت على تحقيق أهداف برنامج بناء الدولة. ومع ذلك، فإن إنجازات السلطة الفلسطينية في مجال بناء المؤسسات لن تدوم إلا إذا واكبها تقدم في محادثات السلام. وقد حدد رئيس الوزراء نيتنياهو والرئيس عباس لنفسيهما هدفاً للتوصل إلى اتفاق إطاري بشأن المسائل الأساسية الأربعة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وما لا يقل أهمية عن ذلك أن يتحقق الاتساق بين بناء الدولة والعملية السياسية. لذلك، نناشد الأطراف من

جديد أن تستأنف على نحو عاجل إجراء مفاوضات مباشرة ذات مغزى.

وإذ نأخذ في الاعتبار كل إجراءات السلطة الفلسطينية الرامية إلى دعم بناء الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أنه لا يمكن اعتبارها بديلاً عن مفاوضات حسنة التوقيت بشأن جميع مسائل الوضع النهائي. وكما تبين الأحداث في شتى أنحاء المنطقة، فإن الحلول المؤقتة وأنصاف الحلول ليست خياراً معقولاً.

إن السلام الذي نأمله جميعا في الشرق الأوسط هو السلام الدائم والشامل الذي يمكّن إسرائيل من الاندماج بشكل تام في بيئتها الإقليمية. وتحقيق نجاح كبير في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي هو جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي، سيسهم في تهدئة منطقة تعاني من الاضطرابات. والمساران الإسرائيلي – السوري والإسرائيلي – اللبناني هامان بالدرجة نفسها ويتعين متابعتهما في آن واحد.

إن المنطقة تعيش في ظل فترة من التغيير. ويجب على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يغتنموا هذه الفرصة للتعامل بصورة جدية ومثمرة مع بعضهم البعض. لقد حان الوقت الآن للقيادة المقدامة والشجاعة للتركيز على الحل الوحيد الذي يمكن أن يحقق السلام والرفاه المستدامين لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين وهو: إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة ومتواصلة جغرافيا تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

وأود أن أقول بضع كلمات عن الحالة في لبنان. تأمل البرتغال في تشكيل حكومة جديدة عملا بأحكام الدستور. ونتوقع من الحكومة الجديدة، عند تشكيلها، أن تفي بالتزاماتها بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القراران ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وتؤكد مجددا التزامها بجميع التعهدات الدولية، بما فيها التعهدات المتعلقة بالمحكمة الخاصة.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء الانتهاكات اليومية تقريبا للسيادة اللبنانية بسبب عمليات التحليق الإسرائيلية فوق لبنان، الأمر الذي يفاقم التوترات في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وتود البرتغال أن تؤكد مجددا على دعمها التام لسيادة لبنان واستقلاله وضرورة احترام سيادته احتراما كاملا في البر والبحر والجو.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أتقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية. وقد استمعت أيضا باهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثل كل من فلسطين وإسرائيل. لقد دعت الصين باستمرار إلى تسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بالوسائل السياسية الدبلوماسية استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط. والهدف النهائي هو إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، تتمتع بالسيادة الكاملة وتعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

وفي الوقت الحالي، يعتري الجمود المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية. وتعارض الصين أنشطة إسرائيل الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي لا تتلاءم مع كسر الجمود أو بناء الثقة السياسية المتبادلة. ويحدونا الأمل في أن تمارس إسرائيل ضبط النفس وتتوخى الحذر، وأن تعتمد تدابير عملية لتهيئة الظروف لاستئناف المحادثات بين الطرفين في وقت مبكر.

ويساور الصين بالغ القلق حيال تصاعد التوتر في قطاع غزة. وتأمل الصين أن يحترم الطرفان التزامات وقف إطلاق النار التي أعلنت في الفترة الأخيرة، وممارسة ضبط النفس، والإحجام عن القيام بأية أعمال أحادية الجانب

واستفزازية، وتفادي الإصابات غير الضرورية في صفوف المدنيين الأبرياء، وذلك لتحقيق استقرار الحالة واستعادة الهدوء في الميدان.

وبدون إحراز تقدم، فإن عملية السلام في الشرق الأوسط ستعاني من النكسات. ولمواجهة الصعوبات المتزايدة، ينبغي أن يكون المجتمع الدولي أكثر تنسيقا وتضافرا لزيادة جهوده الرامية إلى تعزيز محادثات السلام، وألاّ يدخر جهدا من أجل تعزيز استئناف المحادثات بين إسرائيل وفلسطين في أقرب وقت ممكن وضمان إحراز تقدم في عملية السلام.

ويحدونا الأمل في أن تقوم المجموعة الرباعية بدور نشط في التوصل إلى حل من شأنه أن يكسر حالة الجمود في الشرق الأوسط. وفي هذه المرحلة الحرجة، تدعم الصين قيام مجلس الأمن بدور أكبر في التوصل إلى حل لقضية الشرق الأوسط.

وينبغي أيضا تعزيز محادثات السلام بالتوازي على المسارات الأخرى، مثل المحادثات بين لبنان وإسرائيل وسوريا وإسرائيل. ويتعين على جميع الأطراف المعنية أن تسعى لتهيئة الظروف المؤاتية لاستئناف الحوار والمفاوضات ولوضع حد للمواجهات والتوترات التي طال أمدها في المنطقة.

لقد أيّدت الصين دائما قضية الشعب الفلسطيني العادلة لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة وقدمت العون في حدود قدراتها للمساعدة في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني ومساعدته في الجهود التي يبذلها لبناء دولته. وتدعم الصين جميع الجهود التي ترمي إلى تيسير عملية السلام في الشرق الأوسط وستواصل القيام بدور إيجابي وبناء في تعزيز التوصل إلى السلام الشامل والدائم والعادل في الشرق الأوسط.

السيد أمييوفوري (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لين باسكو، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

لقد قام المجتمع الدولي، على مدى أكثر من عقدين، بالتوسط بصورة جدية في عملية السلام في الشرق الأوسط. ومما لا شكّ فيه أن العملية قد اتسمت بمفاوضات صعبة، وبإشارات إلى إحراز التقدم والتوصل إلى حل توفيقي، أعقبها على ما يبدو حالات مستعصية من الجمود السياسي. وبإخفاق الطرفين في استئناف المفاوضات المباشرة، فإننا نشهد لحظة أخرى من انعدام اليقين. ويجب على الطرفين الآن أن يظهرا التزاماهما الكامل بالسلام وأن يقوما بإزالة جميع العوائق التي تعترض استئناف المفاوضات المباشرة من أجل التوصل إلى حل لمسائل الوضع النهائي العالقة.

وإذ أننا نأسف لعدم عقد اجتماع المجموعة الرباعية الذي كان مقررا هذا الشهر، فإننا نرحب بإمكانية أن تقدم الولايات المتحدة والسلطات الإسرائيلية مقترحات جديدة لاستئناف المحادثات المتعثرة. ومع ذلك، نعتقد أن خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية توفر مسارا قابلا للبقاء من أجل السلام والتقدم. ويتعين على الطرفين أن يلتزما بها باعتبارها أساسا لإجراء مفاوضات موضوعية من أجل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام وأمن إلى جانب إسرائيل بحلول نهاية هذا العام. وسيكون تحقيق هذا الهدف أمرا صعبا إذا استمرت الحلقة المفرغة من العنف والهجمات وأعمال الانتقام في المنطقة.

ومع ذلك، هناك عدد من الإجراءات المحددة التي من المؤكد أن تعزز الاحترام المتبادل والحلول التوفيقية وبناء الثقة، وتمهد الطريق لتحقيق الحل القائم على الدولتين. وفي هذا الصدد، نشجع إسرائيل على اتخاذ خطوات ملموسة لتجميد جميع الأنشطة المتعلقة بالاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وخطة بناء بيوت جديدة للمستوطنين ستؤجج مشاعر السخط وزيادة العنف. وفي السياق ذاته، فإن التوغلات العسكرية في قطاع غزة والرد الانتقامي على هجمات المقاتلين ليست عملا مفيدا لعملية السلام.

ويجب على القادة الفلسطينيين أن يعطوا إشارة على استعدادهم للعودة إلى طاولة المفاوضات من خلال تعزيز جهود تحقيق الوحدة والتعامل مع المسلحين والتحديات الأمنية الداخلية الأخرى. ومما لاشكّ فيه أنه لا القوة العسكرية ولا الأعمال المسلحة ستؤدي إلى حل هذا الصراع الذي طال أمده. ومن ثمّ نؤكد مجددا إدانتنا للهجمات الصاروخية التي شنها مؤخرا على جنوب إسرائيل مقاتلون فلسطينيون في قطاع غزة، وندعو إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس من كلا الجانبين.

إن وضع برنامج لتبادل السجناء بين الطرفين في هذه الفترة سيخفف التوترات ويبني الثقة بدون شك، ومثله في ذلك إطلاق سراح جلعاد شاليط بدون شروط بعد أن أمضى أكثر من خمس سنوات رهن الاعتقال.

والدرس الأساسي الذي يجب أن نستخلصه من الأحداث المأساوية التي وقعت في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ هو أنه لا بد من تجنب المواجهات لدى إيصال المعونة الإنسانية إلى غزة في المستقبل. وبينما نشيد بإسرائيل على زيادة تخفيف الحصار المفروض على غزة، فإننا نشدد على تعهدها بإتاحة إيصال السلع الإنسانية وغيرها إلى غزة بدون عراقيل. وفي الوقت ذاته، نحث سكان غزة على استعمال القنوات المشروعة فقط لنقل الأشخاص والسلع والمواد إلى خارج المنطقة وذلك لمعالجة الشواغل الأمنية الإسرائيلية المشروعة. وفي هذا الصدد، نلاحظ الدور الإيجابي الذي تقوم به السلطة الوطنية الفلسطينية في معالجة شواغل إسرائيل الأمنية.

إن الوضع الأمني الهش في شمال أفريقيا وأنحاء من منطقة الشرق الأوسط يشكّل تحديات وفرصاً جديدة تقتضي تجدد اليقظة والالتزام بالسلام من جانب جميع أصحاب المصلحة. وفي هذا الصدد، نرحب بالاقتراح الذي قدمه الوفد الروسي للقيام بزيارة إلى الشرق الأوسط في الوقت المناسب، ونعتقد أن ذلك سيزيد من تعزيز عزمنا الجماعي على إحلال السلام في الشرق الأوسط، حتى مع تفاؤلنا بأنه، من خلال مشاركتنا الجماعية، يمكن تحقيق رؤية إقامة دولة فلسطينية قبل نهاية هذا العام.

وفيما يتعلق بلبنان، نحن نؤيد سيادته وسلامته الإقليمية، ونحث الحكومة الجديدة على الثبات في تنفيذ التزاماتها الدولية، بما فيها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي هذا الصدد، نرحب بتعهد الحكومة تقديم المساعدة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان واستعادة السلام والأمن الإقليميين تمشيا مع ذلك القرار. ونحث إسرائيل على وقف المزيد من عمليات التوغل داخل الأراضي اللبنانية، بغية تجنب تصعيد العنف. ونؤكد أيضا على أهمية الحفاظ على الهدوء على طول الخط الأزرق.

وبالنسبة إلى هضبة الجولان، نشجع إسرائيل وسورية على التوصل إلى حل مقبول للطرفين. ونؤكد على ضرورة دخول جميع الأطراف في حوار مثمر ومصالحة سياسية على المدى الطويل حتى في مواجهة الاستفزازات.

وأخيرا، من خلال العمل معاً لبناء الثقة، سيتم تعزيز البحث عن السلام بشكل كبير. وينبغي للأطراف أن تبرهن في الأقوال والأفعال على وجود رغبة قوية لإعادة الانخراط في تسوية تفاوضية حول جميع المسائل الأساسية للصراع.

السيدة كولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام، على استكماله للمعلومات بشأن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط. ونشكر أيضا الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين على حضورهما ومساهمتهما في مناقشتنا.

إن البوسنة والهرسك لا تزال قلقة حيال غياب أي تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن نؤمن إيماناً قوياً

بأن الوقت لا يعمل لصالح الأطراف المعنية، ونخشى أن المأزق الذي طال أمده يجعل الاختراق الإيجابي اللازم أكثر صعوبة.

ومما يزيد من شواغلنا التقارير عن التصعيد الأخير للعنف، الذي ندينه بأشد العبارات الممكنة. ونحن نتفق تماما مع دعوة الأمين العام إلى احترام القانون الإنساني الدولي، ووقف التصعيد، وممارسة الهدوء بغية منع أي مزيد من إراقة الدماء.

ولا يسعنا إلا التأكيد على أن الإطار الزمني المقرر لاختتام مفاوضات السلام يقترب بسرعة، في حين أن الإسرائيليين والفلسطينيين على ما يبدو ليسوا أقرب حتى من استئناف المحادثات المباشرة. وفي ظل هذه الظروف، من الواضح تماما أن هناك حاجة إلى خطوات عاجلة وجريئة ومسؤولة من أجل وضع حد للتآكل المستمر لعملية السلام في الشرق الأوسط.

ونود أن نذكر أيضا أنه من مسؤولية مجلس الأمن، والمجموعة الرباعية، وجامعة الدول العربية، وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية مساعدة الطرفين على تحويل هذه الحالة المؤسفة إلى عملية سياسية تفاوضية مستدامة.

وتشعر البوسنة والهرسك بخيبة أمل عميقة بسبب الموافقة على إنشاء ٩٤٢ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة جيلو الإسرائيلية في القدس الشرقية، والخطط المقبلة لإنشاء مستوطنات جديدة. ونؤكد مجددا أن جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة غير قانونية بموجب القانون الدولي، وهي تتناقض مع التزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق. فهذه الأنشطة، بالتالي، تمثل عقبة على طريق تحقيق السلام الشامل. وتناشد البوسنة والهرسك إسرائيل أن تستجيب إيجاباً لنداءات المجتمع الدولي، وتضع حدا لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

علاوة على ذلك، إن البوسنة والهرسك لا تعترف بضم القدس الشرقية، وتشدد على أن وضع القدس هو مسألة تتعلق بالوضع النهائي، ويجب حلها من خلال المفاوضات بين الطرفين.

وأود أن أؤكد من جديد أن أي عمل من أعمال العنف ضد المدنيين هو، بالنسبة إلى بلدي، أمر غير مقبول، أيا كان مصدره. ونود التأكيد مجددا على وجوب حماية السكان المدنيين. ويجب على جميع أعمال العنف أن تتوقف على الفور، ولا سيما الهجمات الإرهابية وإطلاق مدافع الهاون والصواريخ. لذلك، نحث الطرفين على التحلي بضبط النفس وبذل كل جهد ممكن لتجنب المزيد من التصعيد.

وتعتقد البوسنة والهرسك أن تأمين السلام والاستقرار الدائمين في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الجهود الدبلوماسية، والالتزام الكامل بعملية السلام. لذلك، نحث كلاً من الإسرائيليين والفلسطينيين على البدء فورا بالتنفيذ غير المشروط لالتزاماتهم المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما في ذلك الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق، والاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا بين الطرفين، فضلا عن مبادرة السلام العربية.

وفيما يتعلق بالوضع في قطاع غزة، لا تزال البوسنة والهرسك تدعو إلى فتح فوري ومستدام وغير مشروط للمعابر بغية تدفق المساعدات الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص من غزة وإليها، وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ويجب أيضا تلبية الشواغل الأمنية الإسرائيلية، بما في ذلك الوقف الكامل لجميع أعمال العنف وتهريب الأسلحة إلى غزة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشدد على أن البوسنة والهرسك

سوف تظل ملتزمة بالحل القائم على دولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والقابلة للبقاء، حيث تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وبغية تحقيق هذا الهدف ذي المصلحة الأساسية لجميع الأطراف في الشرق الأوسط، يتعين على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يتخذوا القرارات اللازمة للتغلب على هذا المأزق المقلق للغاية، والعودة إلى المحادثات المباشرة دونما تأخير. وتحثهما البوسنة والهرسك على القيام بذلك.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية. وأشكر أيضا الممثل الدائم لدولة إسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين على بيانيهما.

وتؤيد فرنسا البيان الذي سيدلي به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

أود أن أتناول النقاط التالية. ينظر المجلس اليوم في عملية السلام التي لا تحرز أي تقدم في منطقة تشهد موجة ملحوظة من الإرادة الشعبية. فتونس ومصر تديران حاليا فترات ما بعد الثورة، وأكّدنا إلى جانب الاتحاد الأوروبي دعمنا لهما خلال هذه المرحلة الصعبة من عملية الانتقال الديمقراطي.

وفي البحرين، يجب علينا تشجيع استئناف الحوار بحيث يمكن التغلب على الصعوبات الحالية لمصلحة جميع أبناء البحرين.

وبالنسبة إلى حالتين أخريين، تحديدا اليمن وسورية، فهما تشكلان مصدر قلق لنا، ونحن ندعو إلى الاحترام اللازم لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونؤيد جهود الوساطة التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي، ونناشد جميع الأطراف اليمنية القيام فورا، تحت رعايته، بإجراء الحوار البنّاء الذي سيؤدي إلى انتقال سياسي سلمي.

وفي سورية، يجب على السلطات التخلي عن استخدام القوة ضد المتظاهرين والعمل، دون مزيد من التأخير، على ترجمة الإصلاحات المعلن عنها إلى حقائق، ولا سيما رفع حالة الطوارئ من أجل الاستجابة لتطلعات السكان. ويجب إنهاء القمع، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين، واحترام الحق في التظاهر السلمي وحرية الصحافة. ويجب وقف الاعتقالات، ويجب تسليط الضوء على الأحداث الأخيرة. وينبغي إجراء حوار سياسي شامل لتحقيق إصلاحات سياسية فعالة تستجيب للتطلعات المشروعة للشعب السوري، وتسهم بالتالي في تحقيق الاستقرار في البلد.

في ليبيا، ندعو المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص النظام في طرابلس، إلى احترام قراري مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١). وإلى أن يتحقق احترام حقيقي ويمكن التحقق منه ودائم لوقف إطلاق النار، فإن التحالف سيستمر في إجراءاته الرامية إلى حماية السكان المدنيين وكفالة احترام منطقة حظر الطيران وحظر الأسلحة. ونرحب بالدور الذي يضطلع به الأمين العام والأمم المتحدة لكفالة أن يتغلب الحوار واحترام الحريات الأساسية على العنف في كل مكان.

إن تطلع الشعب الفلسطيني إلى دولة قابلة للحياة وذات سيادة تعيش في سلام وأمن جنباً إلى جانب مع إسرائيل ليست أقل مشروعيةً من الشواغل التي جرى التعبير عنها في مختلف أنحاء المنطقة. يجب أن نستجيب لهذه التطلعات، ولتطلعات الشعب الإسرائيلي إلى الأمن والسلامة الإقليميين.

وتعتقد فرنسا أنْ لا بديل للتسوية عبر التفاوض لوضع حد للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. ولهذا السبب ظللنا على مدى عدة شهور ندعو إلى أن تعتمد المجموعة الرباعية المعايير التي حددناها في هذه القاعة نفسها في

١٨ شباط/فبراير، بحيث يمكن أن تستأنف المحادثات المباشرة بين الطرفين على ذلك الأساس فيما يتعلق بجميع قضايا الحل الوضع النهائي. إن تأجيل اجتماع المجموعة الرباعية مرة أخرى، وهو أمر نأسف له، لا يساعدنا في الاقتراب من بلوغ ذلك الهدف. سوف يجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية في ٥ أيار/مايو، ويجب أن يعملوا على كفالة عقد اجتماع للرؤساء في أقرب وقت ممكن.

من شأن طول أمد مأزق عملية السلام أن يقوض مصداقية الحل القائم على وجود الدولتين وأن يؤدي إلى تدهور الحالة في الميدان. ولا تزال فرنسا مصممة على أن ترى تقدماً كبيراً يُحرز قبل الموعد النهائي أيلول/سبتمبر الذي حددته الرباعية.

والاعتراف بالدولة الفلسطينية هو أحد الخيارات التي تنظر فيها فرنسا، إلى جانب شركائها الأوروبيين، بهدف تهيئة الظروف السياسية المؤاتية لاستئناف عملية السلام. ولو قدّر لنا أن نعتمد هذا الحل، فينبغي أن يشجع على استئناف المفاوضات على أساس المعايير المعروفة دولياً. إن إعادة تأكيد دعمنا الثابت لدولة إسرائيل مقرون برسالة سياسية واضحة تهدف إلى إثناء الطرفين عن انتهاج استراتيجيات أحادية الجانب أو فرض حالات أمر واقع في الميدان من شأنها أن تعرقل جهودنا الرامية إلى إحلال السلام.

في ذلك الصدد، موقفنا إزاء المستوطنات موقف ثابت: المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي؛ وهي تقوض الثقة بين الطرفين؛ وتشكل تهديداً للحل القائم على وجود دولتين. ولذلك السبب، صوّتنا، عقب المناقشة المفتوحة المعقودة في شباط/فبراير (انظر S/PV.6470) مؤيدين لمشروع القرار المعروض على المجلس. وندعو إسرائيل إلى التخلي عن أي أنشطة بناء إضافية سيجري استعراضها قريباً.

لقد أحطنا علماً بالإعلان عن أن الرئيس أوباما سيوجه خطاباً، وأن رئيس الوزراء الإسرائيلي سيقوم بمبادرة دبلوماسية تُعرض على الكونغرس الأمريكي في ٢٤ أيار/مايو. ولا علم لنا ببنود هاتين المبادرتين، لكننا، بالطبع، مستعدون لتأييد أي جهد يهدف إلى إطلاق ديناميكية تنطوي على محادثات مباشرة. وأي اقتراح يرمي إلى المضي قدماً بعملية السلام يجب أن يستند على مجموعة معايير ذات مصداقية تجعل من الممكن التغلب على أزمة الثقة بين الطرفين.

بعد مرور ثمانية عشر عاماً على إطلاق عملية سلام أوسلو، لم يعد لدينا الوقت للنظر في حلول جديدة مؤقتة. ونرحب بالتدابير الهادفة إلى تحسين الحالة في الميدان، لكن لا يمكن لهذه التدابير أن تكون غاية في ذاتها ولذاتها؛ بل يجب أن تكون مرتبطة بآفاق لحل نهائي ولا يمكن لها أن تكون بديلاً عنه.

إنْ لم نستجب لتطلعات السلام التي أعرب عنها الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني، فإن الزيادة الأخيرة في العنف في غزة توضح بجلاء أن ثمة إمكانية للاشتعال. نحن ندين حادثة الاغتيال في مستوطنة إيتامار وإطلاق القذائف والصواريخ على السكان المدنيين في جنوب إسرائيل. وندعو إلى احترام القانون الإنساني الدولي في حالة جلعاد شاليط. ويؤشر إطلاق قذيفة مضادة للدبابات على حافلة مدرسية إسرائيلية إلى مرحلة جديدة في العنف. وندين أيضاً التداعيات الإنسانية للعمليات الإنسانية التي يتم القيام بها رداً على تلك الهجمات، وقد أدت إلى عدد من الوفيات في قطاع غزة. ويوفر قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) إطاراً مناسباً لتنفيذ هدنة طويلة الأمد، ونحن ندعو إليها.

ولا نزال ندعو إلى تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بكل جوانبه، وبخاصة فيما يتصل بالحاجة إلى رفع الحصار وتوفير إمكانية وصول المواد الإنسانية إلى القطاع، وينبغي أن يحدث ذلك عبر القنوات القائمة التي أنشأتها السلطات الإسرائيلية.

ويجب أن نستجيب في قطاع غزة أيضاً لتطلعات الشعب من خلال إحداث تغيير جذري في السياسة بدون التضحية بالشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. ومن الضروري تنفيذ التدابير التي وضعت في حزيران/يونيه ٢٠١٠ بهدف تخفيف الحصار، بما في ذلك فيما يتعلق بالإذن بصادرات السلع التجارية وتحرير شروط انتقال الأشخاص. لقد عبر سكان غزة أيضاً عن رغبتهم في الوحدة الفلسطينية، ونود أن نؤكد دعمنا للرئيس عباس في الجهود التي يقوم بها استجابة لذلك.

وفي هذا السياق الذي يتسم بالتقلب الشديد، لا يمكننا أن نغض الطرف عن الجانب الإقليمي لعملية السلام. ففي لبنان، نأمل أن تتحلى الأطراف بضبط النفس، وأن تواصل التعاون، في إطار اللجنة الثلاثية، بهدف تفادي أي مشاكل على طول الخط الأزرق. لم تُشكَّل حكومة جديدة بعد، لكن على السلطات اللبنانية أن تحترم جميع واجبات البلد الدولية، وبخاصة تلك المتعلقة بالمحكمة الخاصة والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشدد على الواجب العاجل المترتب على المجتمع الدولي بعدم السماح لهذا المأزق، الذي دام لأكثر من سبعة شهور، بأن يستمر. إن ما خلصت إليه اللجنة المخصصة قد زادت من قناعتنا بأن الفلسطينيين باتوا، أكثر من أي وقت مضى، مستعدين لإنشاء دولتهم وإدارتها بصورة مسؤولة وذات مصداقية. إن ترك الجمود يستمر بدون الاستجابة للتطلعات التي أثارتها آفاق أيلول/سبتمبر ٢٠١١ – وهي آفاق شدد عليها الرئيس أوباما – يعني تقويض المقوِّم الوحيد الملموس لإقامة دولة فلسطينية، ألا وهي خطة فياض. ومن أجل توطيد هذه المكاسب، ستنظم فرنسا في حزيران/يونيه مؤتمراً للمانحين لدولة فلسطين. بيد أن تلك الممارسة لن تكون ذات معنى إلا إذا ارتبطت بالاستئناف الضروري للعملية السياسية، التي ذكرت مسبقاً شروطها.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية.

تؤيد ألمانيا البيان الذي سيلقيه لاحقاً ممثل الاتحاد الأوروبي.

يتفق أعضاء المجلس، في كل مرة يجتمعون فيها بشأن الحالة في الشرق الأوسط خلال الأشهر الأخيرة، اتفاقاً تاماً على إلحاح الحاجة إلى إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. وبينما لم يبقَ إلا ما يزيد قليلا على الأربعة أشهر على حلول شهر أيلول/سبتمبر، فإن هذا الشعور بالإلحاح يزداد بصورة كبيرة. فكل يوم يمر بدون إعادة قيام عملية سياسية ذات مصداقية هو يوم ضائع. ويجب ألا نسمح باستمرار ذلك؛ فالمخاطر تتفاقم، والفرص تتضاءل. يجب أن نتغلب على المأزق وأن نقوم بإعادة بناء عملية سياسية ذات مصداقية، قبل الموعد النهائي المحدد بأيلول/سبتمبر.

نحن نريد أن نرى دولة إسرائيل تعيش جنباً إلى جنب، في سلام وأمن، مع دولة فلسطينية ذات سيادة، ومستقلة، وديمقراطية، ومتواصلة جغرافياً وقادرة على الحياة. ولا بديل للحل القائم على وجود دولتين. إن إحراز تقدم حاسم بحلول أيلول/سبتمبر أمر ممكن، ولا تزال الفرصة متاحة.

إن المفاوضات هي السبيل الوحيد المجدي للمضي قدما. ولا نزال مقتنعين بأن البارامترات الواضحة شرط لا غنى عنه لنجاح المفاوضات. وقد حددت ألمانيا وجهة نظرها إزاء هذه البارامترات بمشاركة المملكة المتحدة وفرنسا في ١٨ شباط/فبراير في المجلس (انظر S/PV.6484)، بتأييد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول كثيرة أخرى. وندعو المجموعة الرباعية إلى العمل في هذا الاتجاه وتحقيق التقدم المطلوب قبل حلول الموعد النهائي في أيلول/سبتمبر الذي أيدته. وفي هذا السياق، نتطلع إلى خطاب الرئيس أوباما الذي سيدلي به حول المنطقة. إن القيادة القوية للولايات المتحدة أمر مطلوب.

يجب أن تتعهد الأطراف بشكل قاطع بالعودة إلى المفاوضات المباشرة المجدية على هذا الأساس بأسرع ما يمكن ودون وضع شروط إضافية. وندعو الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو إلى إبداء المرونة اللازمة، وفي هذا السياق، ندعو رئيس الوزراء أن يفتح الباب أمام منظور تطلعي في خطابه أمام الكونغرس.

ولا تزال ألمانيا تعارض بقوة أي إجراء انفرادي يؤثر في مسائل الوضع النهائي، سواء من الجانب الفلسطيني أو من الجانب الإسرائيلي. إن السعي للتوصل إلى الدولة عن طريق اتخاذ خطوات انفرادية لن يحقق السلام الدائم. وينبغي أن يتوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي فورا. إنه عمل غير قانوني بموجب القانون الدولي، ويشكل عقبة أمام تحقيق السلام، ويهدد بجعل حل الدولتين أمرا مستحيلا. كما ينبغي التخلي عن خطط التشييد الجديدة. ويتفق جميع أعضاء المجلس على أن الاستمرار في النشاط الاستيطاني يهدد بشكل خطير آفاق السلام.

وما زالت الحالة في غزة تثير قلقا بالغا. وقد أظهرت التطورات التي حدثت على مدار الأسبوعين الماضيين مرة أخرى مدى هشاشة الوضع الحالي. لقد استمر وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ١٤ نيسان/أبريل لمدة ثلاثة أيام فحسب. وتدين ألمانيا بقوة القصف المستمر للصواريخ وقذائف الهاون على الأراضي الإسرائيلية، ولا سيما استهداف حافلة مدرسية بقذيفة مضادة للدبابات. إن هذا النمط من الأعمال غير مقبول على الإطلاق. وتدرك ألمانيا حق إسرائيل في حماية مدنييها ضد الهجمات. وفي الوقت ذاته، نرى أن تمارس إسرائيل هذا الحق بحصافة. فالخسارة في الأرواح التي حدثت في غزة أمر مؤسف للغاية. ويجب العمل على منع أن تصعيد آخر.

ونواصل الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن العريف جلعاد شاليط، المحتجز رهينة لما يقرب من خمس سنوات حتى الآن.

ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء احتمال إرسال قافلة بحرية ثانية إلى غزة. وتحمل الأنشطة المزمع تنفيذها احتمالا كبيرا للتصعيد. وتمشيا مع ما قاله السيد لين باسكو آنفا، ندعو المنظمات المشاركة إلى أن تبحث عن طرق أخرى لإيصال المعونة إلى شعب غزة. إن الطريقة المناسبة أمامنا هي التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي يدعو إلى القيام فورا وبشكل دائم وغير مشروط بفتح المعابر أمام حركة البضائع والناس من غزة وإليها، وإلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر. وفي هذا السياق، ندعو جميع المؤيدين الدوليين إلى استخدام المعابر البرية القائمة لتوجيه دعمهم إلى غزة، والإحجام عن الأعمال الاستفزازية.

وبالرغم من الشواغل التي أشرت إليها، هناك بعض الأخبار الإيجابية أيضا. ففي ١٣ نيسان/أبريل، اجتمعت لجنة الاتصال المخصصة المعنية بتنسيق المساعدة الدولية المقدمة للفلسطينيين، وأقرت بجهود بناء الدولة التي تبذلها السلطة الفلسطينية، مبينة أن السلطة تتخطى عتبة الدولة العاملة في

القطاعات الرئيسية. وتعد ألمانيا مانحا رئيسيا للسلطة الفلسطينية، على الصعيد الوطني وعن طريق الاتحاد الأوروبي. ونضطلع بالاستثمارات السياسية والمالية في مجال بناء الدولة الفلسطينية. وتقدم هذه الاستثمارات من أجل التوصل إلى حل الدولتين وتحقيق السلام الدائم للإسرائيليين والفلسطينيين.

لقد عانت شعوب الشرق الأوسط من الصراعات والمواجهات لفترة أطول مما ينبغي. وقد حان الوقت للتوصل إلى تسوية نهائية وشاملة تؤدي إلى حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وتنهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧. إن الوضع الراهن أمر غير دائم. ولا يزال هدفنا يتمثل في التوصل إلى اتفاق إطاري بشأن جميع مسائل الوضع النهائي بحلول أيلول/سبتمبر. وستساهم ألمانيا في تحقيق هذا الهدف.

ولا تزال الحالة متدهورة في سوريا، والعنف السائد في جميع أنحاء ذلك البلد، وارتفاع عدد القتلى يثير قلقا بالغا. وندين استخدام القوة من جانب قوات الأمن ضد المتظاهرين السلميين، وندعو سوريا إلى تلبية المطالب المشروعة للشعب السوري بالاضطلاع على وجه السرعة بتنفيذ برنامج للإصلاحات السياسية موثوق به بوصفه سبيلا لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل. إننا نقر بالإعلانات التي أصدرتها الحكومة السورية عن الإصلاحات، بما في ذلك رفع حالة الطوارئ اليوم بواسطة المرسوم رقم ١٦١. وإذا تم تنفيذ ذلك بشكل كامل وسريع، فإنه قد يكون الخطوة الأولى في برنامج أوسع للإصلاحات الضرورية.

وفي اليمن، ازدادت حدة الاحتجاجات ضد حكومة الرئيس صالح في عددها وقوتها منذ انطلاقها في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ولا يزال الوضع الأمني، بصفة خاصة، والأخبار المتواصلة عن العنف التي ترد من العديد من المدن اليمنية تزيد من حالة القلق البالغ. وبالرغم من بذل مجموعة كبيرة من الجهود، من جانب أعضاء المجتمع الدولي أيضا، فإننا نواجه مأزقا سياسيا مستعصيا يضع البلد على شفا مأساة اقتصادية وسياسية. وندعو حكومة اليمن إلى الامتثال لمسؤوليتها عن احترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفراد، بما في ذلك حريتهم في التعبير، وضمان سلامتهم، والامتناع عن سفك المزيد من الدماء. وبالمثل، ينبغي أن تتحلى المعارضة بضبط النفس وبالتصميم على المشاركة في حوار سلمي حول مستقبل اليمن.

ويجب أن يكون واضحا أمام جميع الأطراف المعنية أن مشاكل اليمن لا يمكن حلها عن طريق العنف. ويتعين أن يطرح مستقبل البلد عن طريق الحوار الشامل والإصلاحات الجريئة. ونؤيد تأييدا تاما جهود الوساطة التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي في هذا الصدد. ونهيب بجميع الأطراف اليمنية المشاركة في هذه المفاوضات من أجل تحقيق مستقبل سلمي للشعب اليمني.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام، السيد لين باسكو، على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما أشكر المراقب الدائم لفلسطين والممثل الدائم لإسرائيل على بيانيهما.

أبدأ بياني بالإعراب عن الأسف العميق إزاء فقدان الأرواح البشرية في التصعيد الأخير لأعمال العنف التي جرت في قطاع غزة وجنوب إسرائيل. إن موت صبي إسرائيلي يبلغ من العمر ١٦ سنة في هجوم على حافلة مدرسية وقتل المدنيين – بمن فيهم الأطفال – نتيجة للأعمال الانتقامية الإسرائيلية ضد المتشددين في قطاع غزة أمر مثير للجزع. كما انتابنا شعور بالفزع إزاء قتل ناشط السلام الإيطالي، فيتوريو أريغوني، على يد متطرفين في غزة. وتدين البرازيل هذه الهجمات الشنيعة بأقوى العبارات. وقد وصل مستوى العنف المرتكب بواسطة المستوطنين وضدهم مستويات

مذهلة. ويجب أن يمثل جميع المتورطين في هذه الأعمال أمام العدالة. ويجب أن تحترم جميع الأطراف وتعمل على ضمان احترام القانون الإنساني الدولي وأن تحمي المدنيين.

يحدث كل هذا مع الأسف بسبب استمرار حالة الجمود في عملية السلام بالرغم من اتفاق الآراء الواسع النطاق بشأن الحاجة العاجلة إلى اتخاذ قرارات عملية. وقد شعرت البرازيل بإحباط عميق إزاء التأجيل الجديد لاجتماع المجموعة الرباعية. ولسوء الحظ، توجد حالة الافتقار إلى الحركة فراغا يرتع فيه المتطرفون.

ولهذا السبب نواصل المناداة بأنه ينبغي أن يضطلع هذا المجلس بدور أكبر في دعم عملية السلام. كما نرحب بالاقتراح الداعي إلى إيفاد بعثة لمجلس الأمن إلى المنطقة. وبعد مرور ٢٥ عاما على اتفاقات مدريد، و ١٨ عاما على اتفاقات أوسلو، وثمانية أعوام على خارطة الطريق، فإن التكلفة المؤلمة لغياب التقدم واضحة للعيان أكثر من أي وقت مضى. لقد حان الوقت لاتخاذ قرارات جريئة تحدد البارامترات المعروفة جيدا للتوصل إلى اتفاق بشأن جميع مسائل الوضع النهائي.

ومن المؤسف أن النشاط الاستيطاني غير المشروع ما زال مستمرا. وهذا المنطق يزيد من بعد الخطاب السياسي عن الواقع فيما يتعلق بالحل القائم على أساس دولتين. ونحن لا نرى كيف يمكن لهذه السياسة أن تلبي الشواغل الأمنية لإسرائيل ومواطنيها، التي نقر تماما بمشروعيتها ونسعى إلى تلبيتها. والنشاط الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية غير قانوني ويشكل عقبة أمام السلام. وقد أصبح أخطر تهديد مفرد للحل القائم على أساس دولتين ولآفاق السلام. وهو يشكل تحديا للقانون الدولي ولمجموعة القواعد والمؤسسات الدولية التي تخدم غرض حماية المدنيين، بما في ذلك في إسرائيل. ويتعارض مع قرارات مجلس الأمن ويهدد قدرة الدولة الفلسطينية المستقبلية على البقاء.

ونرحب بالتقرير الذي قدمه المنسق الخاص لعملية السلام، السيد روبرت سيري، إلى لجنة الاتصال المخصصة في الأسبوع الماضي عن التقدم المحرز في جهود بناء الدولة التي تبذلها السلطة الفلسطينية. ونشيد بالسلطة الفلسطينية على الإنجازات اللافتة التي تحققت في جميع مجالات برنامجها لبناء الدولة على نحو يتماشى مع هدف إنشاء مؤسسات فاعلة للدولة الفلسطينية بحلول خريف هذا العام. ويجب تعزيز هذا الإنجاز باتخاذ خطوات ملموسة في مفاوضات السلام.

لا تزال الحالة في غزة مصدرا للقلق البالغ. ونرحب بتنفيذ إسرائيل لتدابير ترمي إلى التخفيف من معاناة السكان، وخاصة الموافقة على مشاريع الأمم المتحدة بمعدل أعلى. وهذه خطوات إيجابية، على الرغم من أن إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية لا تزال غير كافية بشكل كبير. وهناك حاجة ملحّة إلى رفع الحصار، على النحو المطلوب في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

والأحداث والتغيرات التاريخية الجارية في الشرق الأوسط الأوسع هي تعبير طبيعي عن التطلعات المشروعة لتحقيق التقدم السياسي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية. ونحن نؤيد تلك التطلعات. ومن الطبيعي أيضا أن تلك الأحداث، النابعة من الداخل، تسير في مسارات مختلفة في سياقات وطنية مختلفة. غير أن المبادئ والقيم تنطبق في جميع الحالات. وحرصا على الاتساق، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتغاضى عن العنف ضد المدنيين العزل، بصرف النظر عن مكان ارتكابه.

وفي الوقت نفسه، ندعو الزعماء الذين يواجهون مظاهرات سلمية إلى دعم الحريات الأساسية والدخول في حوار هادف من أجل تنفيذ الإصلاحات اللازمة. والحنكة

السياسية والرؤية الواسعة والإرادة السياسية أمور ضرورية لمعالجة المطالب المشروعة لشعوب كل دولة في بيئة من السلام والاستقرار.

أود أن أقول كلمة بشأن الحالة في لبنان. إننا نتطلع إلى تشكيل حكومة جديدة في عملية تسير بطريقة سلمية وبما يتماشى مع الإطار الدستوري. وتمتع لبنان بالديمقراطية والازدهار والاستقرار والسيادة لا يزال يشكل بعدا أساسيا للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد ليهر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لوكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية للمجلس. ويود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي سيدلي به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

بينما نجتمع هنا اليوم للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، لا يمكننا أن نتجاهل الانتفاضات التي تجتاح المنطقة والعالم العربي بشكل عام. وقد أسفرت هذه التطورات حتى الآن عن سقوط نظامين طال أمدهما في تونس ومصر. والسلطات في البلدان الأخرى في المنطقة تواجه تحديا من قبل شعوبها. وسيخرج المجتمع الدولي بالتأكيد ببعض الدروس الهامة من هذا الفصل التاريخي. والأمر الواضح هو أن الوضع القائم الذي ظلت فيه حقوق الشعوب مهدرة على مدى عقود لا يمكن أن يستمر. وفي ضوء ذلك، لا بد من حل الصراع الذي طال أمده بين الإسرائيليين والفلسطينيين. والشعبان يستحقان العيش في سلام وأمن.

لقد اقترب للغاية الموعد النهائي الذي نأمل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة ومتصلة جغرافيا بحلوله في أيلول/سبتمبر. غير أنه يبدو أن الطرفين لم يقتربا بالمرة من العودة إلى طاولة المفاوضات لتحقيق ذلك الهدف. وعودة الجانبين إلى المفاوضات أمر حاسم. بيد أن عدم احترام إسرائيل المستمر لقرارات مجلس الأمن، والأمم المتحدة بوجه عام، بمواصلة بناء المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا يزال يشكل عقبة. وهذه الإجراءات تغير الحقائق على أرض الواقع وتزيد من صعوبة التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا الوضع النهائي. وعدم قدرة المجلس على اتخاذ قرار يدين هذه الإجراءات على الرغم من التأييد الساحق له أمر مؤسف. ومع ذلك فإننا ندعو إسرائيل إلى احترام القرارات التي لا تعد ولا تحصى التي اتخذها المجلس والكف فورا عن بناء المستوطنات غير القانونية.

وكنا نأمل لو كانت مناقشة اليوم قد عقدت بعد اجتماع المجموعة الرباعية، والذي كنا نأمل أن تكون نتائجه حاسمة لاستئناف المفاوضات المباشرة. وكنا نتوقع أن تضطلع المجموعة الرباعية بمسؤوليتها وأن تضع البارامترات التي يمكن للطرفين العمل بشكل بناء في إطارها. وتشمل تلك البارامترات أساسا اتفاقا بشأن حدود الدولتين على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وترتيبات أمنية وإيجاد حل عادل ومنصف ومتفق عليه لقضية اللاجئين وتحقيق تطلعات الطرفين فيما يتعلق بالقدس. ونحث المجموعة الرباعية، التي نشكل نحن بصفتنا الأمم المتحدة جزءا أساسيا منها، على الاجتماع قريبا للمضي قدما على ذلك الأساس.

إن الوحدة الداخلية الفلسطينية أمر أساسي لدفع عملية السلام إلى الأمام. ونحن نشجع جميع الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف الهام. وفي هذا الصدد، نرحب بالمفاوضات الجارية بين حركتي فتح وحماس ونأمل أن تسفر عن نتيجة إيجابية. ونرحب أيضا بالإعلان الفلسطيني عن إجراء انتخابات قبل أيلول/سبتمبر.

وجنوب أفريقيا ترحب بجهود بناء المؤسسات الفلسطينية بقيادة رئيس الوزراء فياض. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم تلك المبادرات.

وفيما يتعلق بغزة، لا يزال يساورنا بالغ القلق إزاء استمرار الحصار الإسرائيلي. ويجب على إسرائيل الامتثال لمطالبة المجتمع الدولي بإنهاء الحصار غير القانوني الذي أدى إلى تفاقم معاناة المدنيين العاديين. والحصار والقيود المفروضة بمثلان انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك المادة ٢٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، كما أنهما يتناقضان مع إرادة المجتمع الدولي المعرب عنها في القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

ونحن نكرر الدعوة إلى المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت خلال صراع غزة في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، ولضمان إقامة العدل، من المهم بشكل حيوي أن ينفذ الطرفان توصيات تقرير غولدستون (A/HRC/12/48).

وجنوب أفريقيا تؤكد أيضا على الحاجة الملحّة إلى التعمير في غزة. وندعو المجتمع الدولي إلى بذل جهود جادة لإجبار إسرائيل على السماح بدخول جميع مواد البناء اللازمة على الأقل لإصلاح الهياكل الأساسية الإنسانية المدمرة والمتضررة ومرافق الأمم المتحدة، بما في ذلك المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، ليتسنى إعادة الكرامة لسكان غزة. كما نشدد على ضرورة استمرار النشاط التجاري، بما في ذلك الواردات والصادرات، لتعزيز الانتعاش الاقتصادي لسبل العيش والأعمال التجارية والصناعة في غزة.

وندين الهجمات التي شُنت مؤخرا من كل من غزة وجنوب إسرائيل، والتي أسفرت عن وفاة مدنيين، بما في ذلك تلاميذ مدارس. ونحث الطرفين على ممارسة ضبط النفس والإحجام عن استخدام القذائف العشوائية وغيرها من أشكال الهجمات الجوية، والتي تزيد من تفاقم التوترات في المنطقة وتسبب المزيد من المعاناة التي لا توصف للمدنيين العاديين.

وينبغي إدانة الهجمات العسكرية الإسرائيلية على غزة في وقت سابق من هذا الشهر، والتي أدت إلى وفاة مدنيين. ونحث إسرائيل على ممارسة ضبط النفس في الدفاع عن نفسها لضمان ألا تضر تصرفاتها بالمدنيين الأبرياء.

وجنوب أفريقيا تضم أيضا صوتها إلى المطالبين بإطلاق سراح الرقيب أول الإسرائيلي، وكذلك السجناء السياسيين الفلسطينيين الكثيرين المحتجزين في السجون الإسرائيلية.

وختاما، نعتقد أن التطورات الحالية في العالم العربي سيكون لها بلا شك تأثير على مستقبل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وعلى الصراع العربي الإسرائيلي بوجه عام. وفي سياق بحثنا عن حل للقضية الفلسطينية، فقد بات من الواضح الآن أكثر من أي وقت مضى أنه يجب علينا ألا نغفل عن القضية الإقليمية الأوسع نطاقا التي ترتبط بها فلسطين ارتباطا وثيقا. وعليه، فإننا ندعو المجلس وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تسريع الجهود نحو إيجاد حل شامل لأزمة الشرق الأوسط، بما في ذلك المساران السوري واللبناني.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية بشأن التطورات في الشرق الأوسط. وقد استمعنا بعناية لبيانات ممثلي فلسطين وإسرائيل.

وإذ يمر الشرق الأوسط بفترة تاريخية من التوتر غير المسبوق، بينما أصبحت المشاكل التي تراكمت على مدار الأعوام أكثر حدة، فإن مهمة تحقيق تسوية عربية – إسرائيلية شاملة غدت ملحة بشكل خاص. إن أي محاولة لتجنب هذه المسألة الأساسية في العمل السياسي في الشرق الأوسط سيشكل خطأ جسيما. وللأسف، بدلا من تعزيز الجهود الدولية، التي دعا إليها الاتحاد الروسي باستمرار، فقد شهدنا تأجيل الاجتماع الوزاري للمجموعة الرباعية للمرة الثانية – وفي هذه المرة تم التأجيل إلى موعد لم يحدد بعد. إن

ذلك يمثل خيبة أمل كبيرة، خاصة وأننا وشركاءنا قد اضطلعنا بالكثير من الأعمال التحضيرية استعدادا للاجتماع.

إن الإسرائيليين والفلسطينيين يحتاجون اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى المساعدة الدولية لتجاوز حالة انعدام الثقة المتبادلة ولإطلاق حوار بنّاء على الأسس القانونية الدولية المعروفة والمضي قدما إلى حل مقبول من الطرفين على أساس قيام الدولتين. إن المهمة الأساسية المتمثلة في استئناف المفاوضات غدت أكثر تعقيدا نظرا لأن الدعوات المتكررة للمجتمع الدولي إلى الطرفين برفض الإجراءات الأحادية التي تحكم مسبقا على نتيجة التسوية النهائية ظلت بدون استجابة. ولا تزال إسرائيل تبني المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ويجب أن تتوقف هذه الممارسة غير القانونية على الفور.

إن عدم إحراز أي تقدم في الجهود الدبلوماسية يخلق فراغا يؤدي إلى تصعيد المواجهة، وهو فراغ قد يملأه تزايد انعدام الثقة. وجاء التأكيد المؤسف لذلك من خلال تصعيد أعمال العنف حول قطاع غزة في الفترة من ٧ إلى ٩ نيسان/أبريل، حيث قتل وأصيب العشرات من الأشخاص على مستوى لم نشهد مثيلا له منذ عام ٢٠٠٩. إننا نحث جميع الأطراف على ضبط النفس وعلى تنفيذ أحكام القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ونحن نؤيد رفع الحصار على غزة بالكامل. كما أننا نسلم بأهمية وصول المساعدات الإنسانية بدون معوقات إلى غزة وعلى اتساع كل أراضيها. غير أننا نعتبر أمرا مهما تجنب الإجراءات التي يمكن تصورها أعمالا استفزازية.

وهناك عامل آخر يزيد من تفاقم الحالة في غزة، وهو تزايد أنشطة الجماعات المتطرفة. وعلى غرار الجميع هنا، فقد صدمنا بقيام متطرفين بقتل ناشط حقوق الإنسان الإيطالي فيتوريو أريغوني. إننا نحث حماس، السلطة المسيطرة في غزة، على القيام بكل ما يلزم لكفالة الأمن في القطاع. ولا يمكن السماح لعمليات الخطف والاعتداء على الأفراد أن تصبح ممارسة سياسية يومية. إننا نعتقد، في سياق إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقابلة للحياة وتتمتع بوحدة أراضيها، بأن التغلب على الانقسامات داخل الصف الفلسطيني يمثل أمرا بالغ الأهمية. وقد دعت روسيا باستمرار إلى تحقيق تلك الوحدة، التي سترسي الأساس اللازم لمحادثات فلسطينية – إسرائيلية جوهرية ولعقد اتفاقات في المستقبل.

ونظرا لأن شهر أيلول/سبتمبر لا تفصلنا عنه إلا بضعة أشهر، يتعين علينا إحياء الجهود الدبلوماسية لإيجاد مخرج من المأزق المتفجر. وأود أن أوجه الاهتمام مرة أخرى إلى وجود أداة قوية تحت تصرف مجلس الأمن: إرسال بعثات إلى المنطقة. وفي ظل الظروف الحالية، فإن الاقتراح الروسي المتمثل بإرسال بعثة لمجلس الأمن إلى الشرق الأوسط يأتي في الوقت المناسب بشكل خاص، لا سيما أن هدفه هو عودة الأطراف إلى طاولة المفاوضات. وأود التأكيد بشكل منفصل على أن مهمة البعثة ليست توجيه اللوم لأحد بل الاستماع إلى الشواغل المشروعة لكل جانب ومحاولة إيجاد الأرضية المشتركة. وأود أن أعرب عن امتناننا للتأييد الذي سمعناه اليوم لهذه المبادرة.

إن الاعتقاد الثابت لدى الاتحاد الروسي هو أن التوصل إلى تسوية دائمة وكاملة وعادلة في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إدراج جميع مسارات التسوية، الفلسطيني والسوري واللبناني.

وبالانتقال إلى الأحداث الجارية في سوريا، فإننا ندعم المحافظة على القانون والنظام وتحقيق الاستقرار والتوافق الداخلي والسلام الاجتماعي في ذلك البلد من أجل تلافي حدوث تطورات غير مرغوب فيها ووقوع ضحايا. وكما نرى، فإن ذلك هو هدف جهود الرئيس الأسد

لإجراء إصلاحات وطنية، بما في ذلك رفع حالة الطوارئ. وفي هذا الصدد، فإننا نعتبر أن أي تدخل خارجي في الشؤون السورية، أو شؤون دول أخرى في المنطقة، أمرا غير مقبول.

إننا نأمل أن يتم بسرعة الانتهاء من عملية تأليف حكومة في لبنان. ومن المهم أن تسير تلك العملية ضمن الأطر الدستورية. ونتوقع أن الحكومة الجديدة للبلد ستظل ملتزمة بشكل راسخ بتعهدات لبنان الدولية، ونحث الجانبين اللبناني والإسرائيلي على مواصلة العمل لتنفيذ المواقف على النحو المبين في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

السيد مانجيف بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الزملاء الآخرين في التقدم بالشكر لوكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأود، كذلك، أن أشكر الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين على بيانيهما، وقد أخذنا علما بهما باهتمام.

وتمثل مناقشة اليوم في الواقع امتدادا لاهتمام المجلس المستمر بفلسطين والمسائل المتصلة بها، وسأركز في ملاحظاتي على هذا الموضوع بشكل أساسي.

وتظل الحالة في الشرق الأوسط قاتمة وبدون أي مؤشر لتحقيق تقدم في محادثات السلام. ومرة أخرى، لم تتحقق التوقعات بأن المجموعة الرباعية ستعقد اجتماعا في ١٥ نيسان/أبريل، وأن يصدر عنه بيان يمّكن الفلسطينيين والإسرائيليين من استئناف المحادثات. وعدم وجود تقدم حتى في إجراء محادثات يسهم في تأجيج العنف.

ومع ذلك، من الأهمية بمكان ألا تضيع الآمال في إقامة دولة فلسطينية، تلك الآمال التي انتعشت خلال العامين الماضيين. وقد لقيت جهود السلطة الفلسطينية لبناء الدولة الثناء من مختلف الدوائر، بما في ذلك المؤسسات المالية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكان تقرير نيسان/أبريل لمنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام هو آخر من أيد إنجازات السلطة الفلسطينية.

ويبين التقرير بوضوح تام التقدم المحرز في مجالات حكم القانون وحقوق الإنسان، وقطاعات مصادر الرزق والإنتاج، والتعليم والثقافة والصحة، والضمان الاجتماعي، والهياكل الأساسية والمياه، التي بلغت المستوى الملائم لأداء حكومة دولة. وبذلك، أظهرت السلطة الفلسطينية تصميمها على متابعة خطة رئيس الوزراء فياض لتحقيق قيام الدولة. وإذ نقترب من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١، فإن هذه التطورات على صعيد إدارة الحكم ينبغي أن تقدم جرعة إحساس بالإلحاح للجهود الدولية لاستئناف محادثات السلام.

إن العائق الأساسي أمام استئناف محادثات السلام هو انعدام الثقة المتبادلة. والبيانات بشأن وجود إسرائيل الصادرة من وقت لآخر من قطاعات في المجتمع الفلسطيني لا تؤدي إلا إلى تعميق عدم الثقة. إن التصور الذي تكونه تلك البيانات والهجمات المستمرة بالصواريخ من قطاع غزة على إسرائيل، التي تزيد من الشعور بالخطر لدى إسرائيل، ينبغي أن ينظر إليها في هذا السياق. إن موجة العنف التي حدثت مؤخرا، بما في ذلك الرد الانتقامي على غزة عقب الهجوم على حافلة مدرسية في جنوب إسرائيل، تظهر بجلاء حالة الانقسام القائمة. وتلك الأحداث جديرة بأشد عبارات الإدانة، كما أننا ندين قتل المواطن الإيطالي المخطوف في غزة في الأسبوع الماضي.

وبينما نشيد بالإنجازات في الأراضي التي تديرها السلطة الفلسطينية، من المهم بالقدر نفسه أن نلاحظ السبب للحالة المشينة في غزة، حيث يصعب الحصول حتى على الاحتياجات الأساسية. إن الحصار على غزة يؤثر سلبيا على سكانها الذين يحصلون بصعوبة على السلع الأساسية. إن

حصول غزة على تلك السلع يمثل أمرا أساسيا حيث أن تلك الحالة تدفع العناصر المتطرفة للتعبير عن إحباطها من خلال العنف. وفي ظل تلك الحالة، ينبغي ألا يسمح للمساعدة الإنسانية وإيصالها أن تزيد من حدة الحالة الأمنية الهشة. وسيكون من الحكمة استخدام القنوات القائمة لإيصال المساعدات الإنسانية. وفي الوقت ذاته، ينبغي لتلك القنوات تحسين أنظمة إيصالها والبحث عن آليات أقوى وأكثر فعالية لإيصال المساعدات الإنسانية.

إننا نتفق مع إحساس المجتمع الدولي بأن تجميد أنشطة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية قد يمكن من استئناف محادثات السلام. ويشكل الافتقار إلى الوحدة فيما بين الفصائل الفلسطينية مسألة رئيسية أخرى. وقد أحطنا علما بالمبادرات المتخذة في الآونة الأخيرة والرامية إلى تعزيز الوحدة الفلسطينية، ونأمل أن يؤدي ذلك إلى تقارب ذي مغزى فيما بين مختلف الفصائل الفلسطينية.

ولا تقل أهمية عن ذلك المسائل الأخرى الكامنة في الصراع المتعلق بالأراضي التي لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي. والتقدم على المسارين اللبناني والسوري أساسي لتحقيق سلام شامل ودائم في المنطقة. وفي منطقة تشهد حركات احتجاج في شتى أرجائها، قد يتسبب استمرار الركود في محادثات السلام في زعزعة الاستقرار في منطقة أوسع نطاقاً. وما لم تستأنف محادثات السلام بسرعة، فإن الهند تتخوف من أن تفضي خطوات أحادية تتخذها الأطراف إلى اتساع الشقة بينها وزيادة تعقد الموقف. ولذلك، ندعو أعضاء المجموعة الرباعية إلى تكثيف جهودهم الجماعية والفردية لكسر الجمود.

ولدى الهند تقليد قديم العهد للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وهي تدعم كفاحه من أجل إقامة دولة فلسطين مستقلة ذات سيادة وقابلة للبقاء ومتحدة، عاصمتها القدس الشرقية، تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام، وهو ما اعتمدته مبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتسهم الهند في بناء قدرات ومؤسسات الشعب الفلسطيني ببرامجها للمساعدة المادية والفنية. وتقدم المساعدة أيضاً من خلال المنتدى الذي يضم الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. وتساهم الهند كذلك بمبلغ مليون دولار لصالح وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وتضامننا مستمر مع الشعب الفلسطيني في سعيه من أجل تحقيق أهدافه المشروعة والتنمية على أساس الكرامة والاعتماد على الذات.

ختاماً، اسمحوا لي أن أقتبس من رسالة رئيس وزرائنا الأول، بانديت جواهرلال نهرو، التي كتبها في ١١ تموز/يوليه ١٩٤٧ إلى ألبرت أينشتين.

> ”إنني شخصياً لا أرى أن هذه المشكلة يمكن أن تحل بالعنف والصراع من جانب أو آخر. وحتى إذا حقق هذا العنف والصراع بعض الغايات في الوقت الراهن، فلا بد أنها ستكون مؤقتة بالضرورة. ويحدوني وطيد الأمل أن يتسنى التوصل إلى نوع من الاتفاق بين العرب واليهود. ولا أعتقد أن أي قوة خارجية يمكنها أن تفرض إرادتها طويلاً أو أن تعمل على إنفاذ بعض التدابير الجديدة رغماً عن إرادة الأطراف المعنية“.

هذه الكلمات كانت لها حجيتها قبل زهاء ٦٠ عاماً، وهي الآن أقوى حجية من ذي قبل. لا بد من التوصل إلى اتفاق بين الطرفين عن طريق مفاوضات مباشرة كيما يكتب له الدوام. وتحقيقاً لتلك الغاية، نأمل أن يستأنف الطرفان محادثاتهما من دون تأخير. ونتوقع أن تفضي

المحادثات إلى حل نهائي وشامل للصراع في الشرق الأوسط، الذي تورطت فيه أجيال عدة في المنطقة. ونحن ندين لأجيال المستقبل بألا تتورط في هذا الصراع. ولذلك، نكرر دعوتنا للجانبين بإبداء روح المرونة والتوافق والإرادة السياسية وصولاً إلى تلك الغاية.

السيد أونانغا نديايي (غابون) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يبدأ بالإعراب عن امتنانه للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. ونعرب عن الامتنان أيضاً للمراقب الدائم عن فلسطين والممثل الدائم لإسرائيل على إسهاماتهما.

إن مناقشة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، تأتي في وقت دقيق حيث تشهد المنطقة حركات شعبية تفضي إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها. وتيار الأحداث الذي يصفه البعض بأنه الربيع العربي سيتطلب تغييراً سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً عميقاً في أنحاء المنطقة. وفي ضوء هذه التطورات، لا بد من النظر في نهج جديدة تأخذ في الحسبان هذا الزخم الجديد من التحولات في هذا الجزء الهام من العالم، الذي تضرر لعدة عقود بعدد لا يحصى من الأزمات والنزاعات. ومصير عملية السلام سيرتبط ارتباطاً وثيقاً بنتائج مظاهرات الاحتجاج التي تشهدها المنطقة.

إن تعليق المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المتعثرة قد أثر سلباً على عملية السلام. ويرى وفدي أن استمرار الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وتصاعد العنف بين الجانبين مؤخراً والإعلان عن توجه أساطيل بحرية إنسانية جديدة إلى غزة في الشهر القادم إنما يضر بالجهود الدبلوماسية التي يبذلها المجتمع الدولي بغية إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. وما زالت غابون تشعر بالقلق حيال المأزق السياسي. ومن الأهمية بمكان أن تستأنف المفاوضات بين الطرفين في أسرع وقت ممكن في ظل ظروف مؤاتية لتمكين المجتمع الدولي من المساعدة في حل الخلافات.

وفيما يتعلق بالمسألة الحيوية الأهمية المتمثلة في تقديم المساعدة الإنسانية لغزة، يكرر بلدي دعوته إلى رفع الحصار عن غزة تيسيراً لوصول السكان المدنيين إلى المساعدات الطارئة وللتنمية الاقتصادية، وهما ضروريان لبقائهم ورفاههم.

ويرى بلدي أنه من الضروري تماماً أن ينفذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بالكامل ومن جميع جوانبه لضمان حق الوصول وحرية التنقل في غزة. وتدعو غابون جميع البلدان التي تقدم المساعدة الإنسانية لغزة إلى استخدام القنوات القائمة تلافياً لأي سوء فهم، وإسهاماً في كفالة أمن إسرائيل والسكان في غزة.

يجب أن تستأنف المفاوضات المباشرة على أساس مؤشرات واضحة تراعي الاحتياجات الأمنية لإسرائيل بنفس الدرجة. وفي هذا الصدد، تدعم غابون كل المبادرات الدبلوماسية الأخيرة التي تهدف إلى إعادة إطلاق هذه العملية، وتجدد دعوتها إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

ويعرب وفدي كذلك عن ترحيبه باستنتاجات لجنة الاتصال المخصصة كما يعرب عن دعمه الكامل للأمم المتحدة بعد التدابير المتخذة مع السلطات الفلسطينية في ضوء التطورات الإيجابية في المجالات الستة الضرورية لإقامة دولة فلسطينية وتوطيد مؤسسات الدولة، بالطبع.

فيما يتعلق بالأوضاع السياسية في لبنان، فإن غابون يؤسفها أن تلاحظ عدم تقدم المفاوضات لتشكيل حكومة

جديدة. ونشجع رئيس الوزراء الجديد على ألا يدخر وسعاً من أجل تحقيق التوافق بشأن هذه المسألة الهامة للغاية. فالإخفاق في ذلك يمكن أن يستخدم كذريعة لنشوء أزمة جديدة تحمل في طياتها بذور تجدد العنف، وقد تصبح مصدراً لزعزعة الاستقرار والصراع. وبالمثل، يرى وفدي أن تنفيذ الجانبين للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) على نحو فعال يظل شرطاً لا غنى عنه لكفالة تسوية كل المسائل العالقة.

وفي ضوء التقدم الإيجابي الملاحظ على الصعيدين الدبلوماسي والاقتصادي في عملية بناء الدولة الفلسطينية، تؤكد غابون مرة أخرى دعمها لجهود المجموعة الرباعية وتحثها على عقد اجتماع في أقرب وقت ممكن للنظر في هذا التطور على النحو الملائم. وهذا الاجتماع من شأنه أن يشجع الطرفين بشكل بناء على العودة إلى طاولة المفاوضات والتوصل إلى حل سياسي قبل أيلول/سبتمبر.

وختاماً، يرى بلدي في الحالة في الشرق الأوسط عموماً مصدر أمل متجدد في المنطقة. ومن مسؤولية المجتمع الدولي أن يأخذ في الحسبان التطلعات المشروعة لشعوب المنطقة، التي تريد أن تغتنم هذه الفرصة التاريخية لكي تتولى زمام أمورها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كولومبيا.

يتوجه وفدي بالشكر للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الوافية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وهذه اللحظة ملائمة للتأكيد على أن التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة للحالة الإسرائيلية – الفلسطينية يتطلب إيجاد حل لجميع المسائل الأساسية للنزاع، بما فيها الأمن وتعزيز المؤسسات الفلسطينية وتحديد الحدود والمستوطنات في الأراضي المحتلة. ولذلك نرحب بما أعربت عنه المجموعة الرباعية – وهو أنه إذا استمرت السلطة الفلسطينية في عملية بناء المؤسسات، فستتمكن من إقامة دولة في المستقبل القريب.

ومن ناحية أخرى، نأسف أن التوترات القوية القائمة لا تزال تسبب الإصابات في صفوف المدنيين، وتؤثر على عامة السكان. وندعو الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس وأن يقوما بكل ما في وسعهما لتقديم المسؤولين عن ارتكاب تلك الأعمال التي تزعزع الاستقرار إلى العدالة.

ويحث وفد بلدي جميع الأطراف على الوفاء بتعهداتها بموجب القانون الإنساني الدولي وأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين، لا سيما الأطفال، من العنف المباشر وغير المباشر.

ويدعو وفد بلدي إلى استئناف المحادثات بين الطرفين على أساس الاحترام المتبادل، والاعتراف بهوية وحقوق كل شعب والوفاء بتعهداتهما بموجب الاتفاقات القائمة التي يعترف بها الطرفان.

وتدعو كولومبيا إلى حل شامل للحالة غير المستقرة في المنطقة ووقف التهديد بالقوة أو استعمالها والتهديد بالإرهاب. ونظرا للاضطرابات في المنطقة، يتعامل بلدي مع هذه المسألة بصورة شاملة وبالالتزام بالأهداف السامية للسلم والأمن الدوليين، على النحو الذي أظهرناه في العديد من المناسبات عندما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا داخل مختلف هيئات الأمم المتحدة. ومن ثمّ ندعم الجهود التي تبذلها المنظمة الرامية إلى إحراز تقدم حقيقي نحو الوحدة الفلسطينية والسلام في المنطقة. ويجب علينا أيضا أن نغتنم هذا الزخم الجديد ورياح التغيير التي تهب على المنطقة، كي نقدم حلا فعالا لهذه الحالة التي طال أمدها.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

الأمير زيد بن رعد بن زيد الحسين (الأردن): إن تعثر المحادثات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي يقوض الجهود الدولية المخلصة لدفع عملية السلام قدما. فالسلام والاستيطان لا يسيران معا ويجب وقف الأخير فورا من أجل استئناف المفاوضات المباشرة المؤدية إلى تحقيق حل الدولتين، دولة إسرائيلية وأخرى فلسطينية تقوم على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، تعيشان جنبا إلى جنب وفقا للقرارات والمرجعيات الدولية، وبشكل خاص قرارات هذا المجلس الموقر، ولا ننسى بالطبع مبادرة السلام العربية.

وفي الوقت الذي تقوم فيه السلطة الفلسطينية بما في وسعها لتنفيذ التزاماتها وفقا لاتفاق أوسلو وخارطة الطريق، لا نرى في الأفق أي التزام أو إرادة إسرائيلية حقيقية وملموسة للمضي في التسوية السلمية، الأمر الذي سيبدد ما حققته حتى الآن خطة السلطة الفلسطينية الطموحة لبناء مؤسسات الدولة المستقبلية. كما يدفع التعنت الإسرائيلي إلى ضرورة حصول فلسطين على عضوية كاملة في الأمم المتحدة خلال دورتها المقبلة، الأمر الذي أعرب عنه الرئيس باراك أوباما في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية. فلا أحد يقبل ببقاء الشعب الفلسطيني دون دولة حتى الآن. وبتحقيق ذلك سيعم السلام والأمن اللذان يرنو إليهما الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي. أما التعنت ووضع العراقيل فسيزيد المنطقة التهابا وتصعيدا أكثر مما هي عليه الآن.

وختاما، يطلب وفد بلادي من المجموعة الرباعية الدولية وأعضاء مجلس الأمن التحرك بفعالية وبالسرعة الممكنة للعمل على إقناع إسرائيل بالوقف الفوري للاستيطان بهدف مواصلة المفاوضات المباشرة والتوصل إلى حل سلمي شامل وعادل ودائم. فالقضية الفلسطينية هي قضية دولية وليست إقليمية، وسيكون حلها لصالح الجميع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين مدرجين على قائمتي لهذه الجلسة. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥:٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.